الجمـــهورية الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA
Faculté des lettres et langues
Département de la langue et littérature arabe

وزارة التعليم العـالي والبحـث العـلمي
جامعـــة 8 مـاي 1945 قالمـــــة
كليـــــة الآداب واللّغات
قسم اللغة والأدب العربي

الرقم: .....

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادةالماستـر

تخصص: (لسانيات تطبيقية)

اللّســانيــات الجنــائية ودورهــا في حلّ لغز الجريمة

- البصمة اللّســانية في نمــاذج مختــارة-

مقدمة من قبل:

الطالب (ة): دنيا بوقلمون

الطالب (ة): أحلام أومدور

تاريخ المناقشة: 23 / 06/ 2024

أمام اللجنة المشكلة من:

الاسم واللقب	الرتبـة	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د/ حدة روابحية	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
أ.د/ وردة بويران	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
د. عمار بعداش	أستـاذ محـاضر "أ"	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

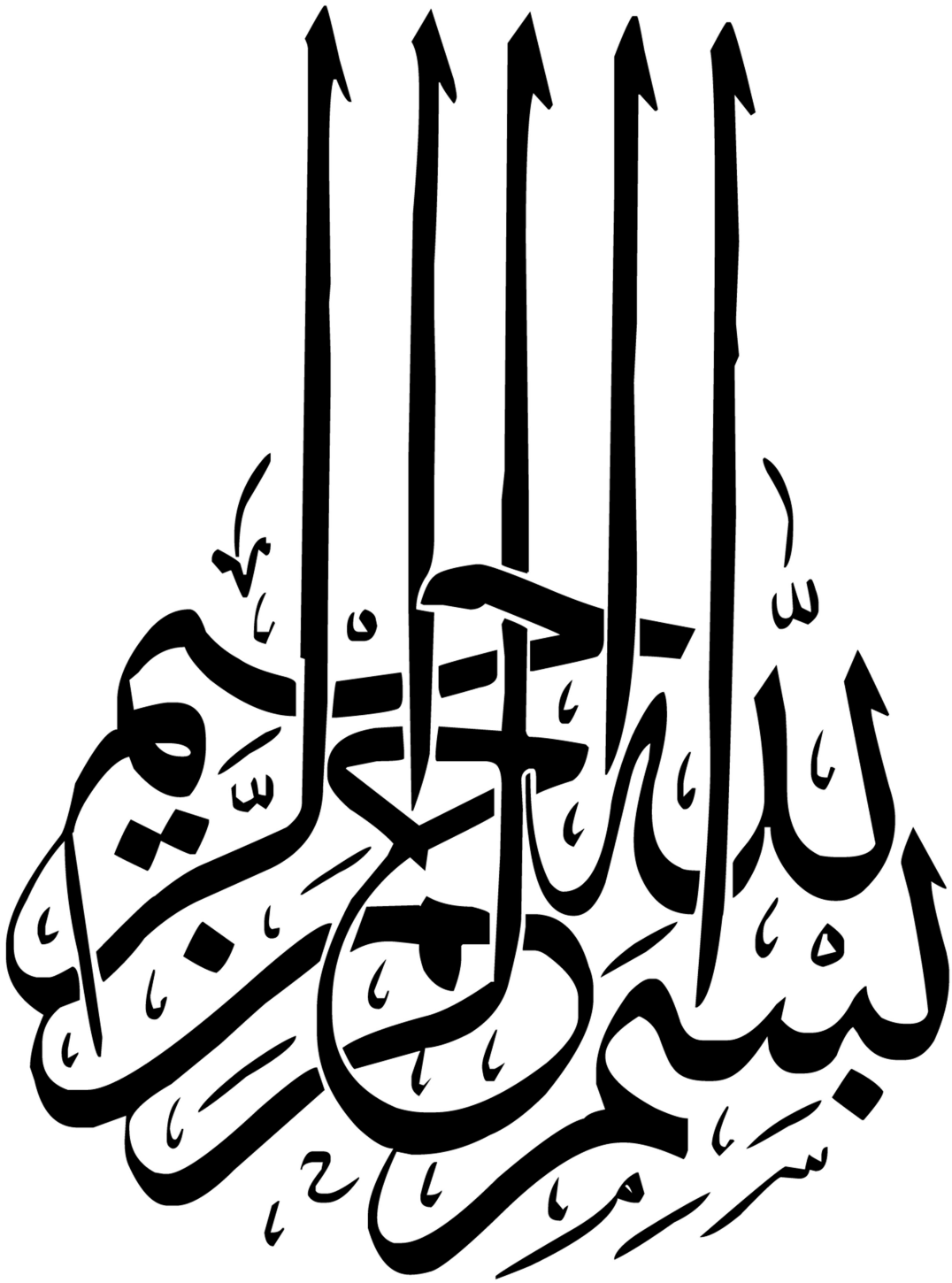
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إلى من وجهتنا طيلة البحث العلمي ووقفت على هذه الدراسة كدعم أولي حتى نبلغ المقصد المطلوب أستاذتنا **" بويران وردة"** جزاها الله عنا خير الجزاء وأوفاه، وطيّب أثرها في أرواح الجميع، ورزقها فيضا من الدّعوات لا ينقطع...

كذلك نتوجّه بشكرنا إلى الأستاذة الفاضلة روابحيّة حدّة التي لم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها القيمة.

مقدمة

في ظل التّطورات المعرفيّة التي تشهدها مختلف مجالات الحياة الإنسانية عبر العالم، تشكّل اللّغة اليوم مركز استقطاب وعناية من مختلف المعارف والعلوم على اختلاف دوافع العناية بها، فلم تعد محلّ دراسة وبحث من قبل العلوم الإنسانية) علم النفس، علم الجريمة، علوم القانون والقضاء، علم الاجتماع، الفلسفة، الأنثروبولوجيا (...وعلوم اللّسان) علم الدلالة، علم النحو، السيميائيات، الأسلوبيات، التّداولية(...، بل اتسعت النظرة نحو اللّغة لتشمل مختلف مناحي البحث الإنساني من خلال علاقتها مع علوم تجريبية وتقنية أخرى تبدو بعيدة عنها كلّ البعد، فانبرت من تلك العلائق لسانيات تلونت كل منها بلون موضوعها والهدف من البحث فيها؛ ومنها اللّسانيات العرفنية، واللسانيات الإدراكية والحاسوبية، والقانونية والقضائية، وكذا اللسانيات الجنائية لتي تستقطب خلال السنوات الأخيرة الباحثين العرب بوصفها ميدانا تطبيقيا جاء نتيجة العلاقة البينية بين اللّسانيات وعلم الجريمة .

فاللّسانيات الجنائية فرعٌ من اللّسانيات التّطبيقيّة التي أصبحت تشغل حيّزا كبيرا في جامعاتنا العربيّة في ظل غياب التّطبيق الفعلي في الساحات القضائية والدوائر القانونية، ومن هنا نسلط الضوء على اللّسانيات الجنائية وصلتها بقضايا الإنسان، وذلك من خلال ما يقدمه المختصون في هذا المجال من عون في الدوائر القضائية لبعض الفئات الاجتماعية، ورجال التحقيق في عديد القضايا الجنائية التي تكون اللّغة طرفًا فاعلا فيها، بل هي الدليل الماثل لها وعليها، حيث إن اللساني يركز على دراسة الأنظمة اللّغوية والرّموز المستخدمة في تحليل الخطابات التي تتعلق بقضايا الكراهية والتهديد والإبتزاز والتّمييز العنصري والسّلب، وكل ما يعتبر تعدّيا لفظيا أو نصبا واحتيالاً لغويًا، يقود إلى جريمة لغوية.

ومن هنا تحتلّ اللّغة نصيبها الأوفر من البحث والتّقصي في كل ما يتّصل بحياة الإنسان وسلوكاته اللّغوية) اللّفظية وغير اللّفظية (التي قد تُخالف بطريقة حدود العرف والقانون، بل قد تصل إلى حدّ الجريمة اللّغوية، وهنا يأتي دور اللسانيات الجنائية بعدّها أحد أهم فروع اللسانيات التطبيقية البينية حديثة العهد بالعناية في وطننا العربي، كما أنّه ميدان حيويٌ يصل بين اهتمامات اللّسانيين ورجال التحقيق المختّصين في علم الجريمة؛ وذلك من خلال عنايتها بمكاشفة الممارسات اللّغوية ذات الصلة بالجريمة؛ كالإفادات الشفوية والمكتوبة والإلكترونية، ورسائل التهديد والإبتزاز) المباشرة وغير المباشرة

ورسائل الإنتحار والإقرار بالجرم تعسفيًا، وكذا ما تعلّق بهوية الكاتب وأصول التأليف أو ما يتّصل بالسرقات العلمية والأدبية، وما إلى ذلك من القضايا التي تؤرق البحث الجنائي، فهذه القضايا وغيرها تشكّلُ موضوع البحث الجنائي من المنظور اللساني، من حيث تعتبر اللّغة حلقة وصل ومحور إرتكاز .

وفي ظل ما توفره شبكات التواصل الإجتماعي اليوم من تطبيقات تكنولوجية معاصرة تعتمد على الويب بقصد التواصل والتفاعل بين الأفراد من مثل :الفايسبوك، وتويتر، وأنستغرام، وماسنجر، ووتسآب، أصبح التواصل أيسر أعقد في الآن معا، فقد تحوّل العالم الفسيح إلى قرية صغيرة يحكمها الفضاء الأزرق استنادا على التواصل اللساني المكتوب والصوتي والرسائل المرئية، وكذا مختلف خطابات البيئة الرقمية، ولاسيّما من خلال الدمج بين النص والصورة، وأبرزها لغة الإيموجي والملصقات التعبيرية .

وقد تجاوزت تلك التطبيقات حدود التواصل الإنساني إلى آفاق جديدة، ولاسيما في إطار غرف الدردشة والتواصل الفوري، فإن كانت تتيح لمستعمليها مجالا رحبا للتّعارف والتّعاون والتّبادل والإندماج على المستوى الشّخصي والمجتمعي والمؤسّساتي، فذلك لا ينفي ما يلازمها من آثار سلبيّة – جرّاء استخداماتها السيئة –التي تخلّ بتوازن المجتمع وخلخلة الترابط بين أفراده بدءا من العلاقات الأسرية وصولا إلى بعلاقة بعالمه الخارجي، وهي نتائج خطيرة تتمظهر غالبا في ثنايا أضرارها العقَدية والأخلاقية والنّفسية والإجتماعية والإنسانية أيضا، وكفى **بالجريمة الإلكترونية وأشكالها** مثالا على ذلك.

ومن هنا وجدت اللّسانيات الجنائية نفسها أمام تحدٍ جديد، ولاسيما فيما يتّصل بالجريمة اللّغوية، من حيث تكون للّغة دور فعال في حل قضاياها المعقّدة، إذ يتم تحليل الأدلة اللغوية من قبل خبير اللّغة الجنائي، وذلك من خلال تحليل البيانات الصوتية والخطية واللهجية والأسلوبية...إلخ.

من هذه الوشائج بين اللسانيات والقانون والجريمة واللّغة تتشكّل إشكالية بحثنا، التي يمكن صياغتها في تساؤلات أبرزها :

- **هل يمكن أن يكون للسانيات الجنائية فعالية أو موضوعية ملموسة في حل لغز الجريمة اللغوية؟ وما علاقة اللّغة والبصمة اللغوية بهذا الطرح؟**

- **هلى يمكن الحديث عن بصمات لغوية حمّالة أوجه؛ بين أسلوبية وسيميائية وتعبيرية، وما إلى ذلك؟**
- **كيف يمكن التعامل مع الجريمة الإلكترونية من قبل المحلل اللساني الجنائي في ظل تعقيداتها التقنية مقارنة بالجريمة النقليدية؟**
- **ما دور النظريات اللسانية ومناهجها النقدية في التعامل مع الجريمة اللغوية** وتحقيق العدالة؟، **وما السبيل إلى ذلك؟**

هذه التساؤلات هي أبرز الهواجس البحثية التي راودتنا طيلة مدة إنجاز بحثنا الذي اخترنا أن يكون عنوانه :

"اللسانيات الجنائية ودورها في حل لغز الجريمة –البصمة اللسانية في نماذج مختارة"–

ولأجل التعامل مع هذا الموضوع استندنا إلى المنهج الوصفي لاعتمادنا على موضوع محدد هو الجريمة الإلكترونية، وفي مجال بعينه، هو الفضاء الافتراضي عبر شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل التقنية الحديثة نحو الهاتف النقال، والحاسب الآلي.

كما حاولنا أن نستثمر مخرجات البحث البيني بين اللسانيات والسيميائيات والأسلوبيات من جهة وتلك العلوم والجريمة من جهة أخرى، ما هو أنسب للتحليل لبعض لتلك النماذج التي اخترناها مدونة للتحليل الجنائي بهدف بيان ما يأتي :

- نقص الدراسات التطبيقية التي تناولت الجريمة في ضوء خلال اللسانيات الجنائية .
- حداثة الموضوع وما يتسم به من مزايا تساعد رجال القانون(المحققين)في حل القضايا والجرائم.
- موضوع شيق وحيوي جدير بالدّراسة والبحث في تقديرنا.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع خطة الدراسة على النحو الآتي :

مقدمة شاملة للموضوع تعرف محطات البحث وإشكاليته .يتلوها فصلان :الأول نظري موسوم باللّسانيات الجنائية وآفاقها في البحث العلمي، وتناولنا فيه الضبط المصطلحي المتعلق اللغة والجريمة، ثالثا الجريمة الإلكترونية موضوع للبحث الجنائيّ، وكذا التعريف باللسانيات الجنائية ومجالاتها وفروعها، وخصصنا مساحة لمفهوم البصمة اللغوية وأشكالها .

وأمّا الفصل الثاني وعنوانه :البصمة اللغوية ودورها في التحليل الجنائي –الجريمة الإلكترونية أنموذجا – فتطرقنا فيه إلى البصمة اللّغوية وعلاقتها بالجريمة الإلكترونية مع عرض لبعض القضايا الجنائية التي حاولنا التعامل معها بهدف بيان الدور الفعال للتحليل اللساني الجنائي.

وختمنا بحثنا بحصيلة من النتائج المتوصل إليها من البحث مع عرض لبعض التوصيات حول أهمية الموضوع.

ومن خلال هذه الموضوع الحيوي قمنا بتحقيق بعض الأهداف وهي:

- معرفة فرع جديد من فروع اللسانيات التطبيقية ألا وهو اللسانيات الجنائية.
- مكاشفة المردود الإجرائي الذي قد تحققه اللسانيات الجنائية في تعاملها مع الجريمة اللغوية وغيرها.
- بيان الأثر الإيجابي للتعامل بالبصمة اللغوية أو الإشارية موازاة مع البصمة الوراثية أو الجينية اللّغوية في التحليل الجنائي .

ومن بين المراجع التي ساعدتنا في هذا البحث منهاك عبد المجيد الطيب عمر، علم اللّغة الجنائي نشأته وتطوره وتطبيقاته، جون اولسون، علم اللّغة القضائي، أحمد نور الدين بالعربي، اللسانيات القضائية في الوطن العربي، انطونيس نادر، اللّسانيات الجنائية، تحقيق العدالة عن طريق اللّغة.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهناها أثناء هذه الدراسة، فمنها قلة المراجع ولاسيما ما تعلّق الجانب التطبيقي، وذلك لحداثة الموضوع وندرة الدراسات فيه،وإن وجدت فهي بلغات أجنبية يصعب الحصول عليها.

بفضل الله تعالى وتوفيقه أتممنا بحثنا في هذه المذكرة بفضل المجهود الذي قدمته لنا مشرفتنا الفاضلة الأستاذة الدكتورة " وردة بويران "التي لم تبخل علينا بوقتها وجهدها، وبفضلها تجاوزنا هذه الصعوبات، والحمد لله أن وفقنا، فبه نستعين وعليه توكلنا.

فصل أوّل:
اللّسانيات الجنائيّة والجريمة

أولا/ اللّسانيات الجنائيّة: تاريخا وماهية.

ثانيا/ اللغة والجريمة.

ثالثا/ الجريمة الإلكترونية موضوعا للبحث الجنائي.

تمهيد:

تعددت أساليب ارتكاب الجريمة في هذا العصر من قتل وسرقة واختطاف وتهديد وغيرها، لكل إنسان بصمة خاصة به لا تزال سرًا من أسرار عظمة الخالق وآية من آياته – عز وجل- في خلقه حيث تطور علم البصمات تطورًا مذهلاً فلم تعد بصمة الأصابع فقط هي الوسيلة للتفرقة بين الناس بل قام علماء الأدلة الجنائية بالوصول إلى الوسائل حديثة ومتعددة منها: البصمة الوراثية والبصمة اللّغوية، و أبرزها البصمة الصوتية.

يعد عصرنا اليوم عصر السرعة والتطور خاصة في مجال تقنية المعلومات مما نتج عنه استعمال الحاسب الآلي وشبكة الأنترنت في جميع الميادين، ولكن عن د الاستخدام الغير الصحيح لهذه الوسائل قد ينجر عنه ارتكاب جرائم لها علاقة بهذا المجال وهو ما يعرف بالجريمة الالكترونية التي تعتبر من أخطر التحديدات الامنية التي تواجه كافة مجتمعات العالم، حيث يقوم المجرمون بارتكاب صور متعددة من الجرائم الالكترونية عبر وسائل الاتصال الحديثة ومن أنواع هذه الصور الإجرامية هي: انتحال الشخصية والتغرير والاستدراج، جرائم القذف والسب والتشهير وتشويه السمعة...

أولا/ اللّسانيات الجنائية تاريخا وماهية:

كما هو متعارف عليه في البحث الأكاديمي من المتوجب على الباحث قبل الخوض في مجال الدراسة وميدانها، يُفترض عليه التطرق لنشأة الميدان وحيثيات وجوده، لاسيّما في ظل الدرس اللساني البيني المعاصر، ولعلّ اللسانيات الجنائية خير دليل على ذلك.

1- تاريخ اللّسانيات الجنائية (النشأة):

تمّ استخدام مصطلح "علم اللغة الجنائي أو اللسانيات الجنائية" لأول مرة من قبل أستاذ اللسانيات "جان سفارتفيك Jan Svartvik" في كتابه: "تصريحات إيفانز حالة لعلم اللغة الجنائي"، في الثمانينات، وناقش اللغويون الأستراليون مسألة استثمار اللسانيات وعلم اللغة الاجتماعي في القضايا الجنائية، واكتشفوا أن العبارة نفسها مفتوحة على تأويلات عديدة، الأمر الذي دفع مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية (BKA) بألمانيا إلى عقد ورشة عمل لمدة يومين تلاها مؤتمر في اللسانيات الجنائية عام 1988،

وعقدت الندوة البريطانية الأولى حول اللسانيات الجنائية في جامعة برمنغهام عام 1992حضرها مندوبون من أستراليا والبرازيل وأيرلندا وهولندا واليونان، وأوكرانيا وألمانيا، وكذا المملكة المتحدة، علاوة على ذلك، تم تقديم أول محاضرة في الميدان بجامعة كارديف Cardiff University في عام 1999، وتم إنشاء مركز اللسانيات الجنائية في جامعة أستون في برمنغهام للتعامل مع الطلب المتزايد على المهارات اللسانية الجنائية في عام2008 [1].

لعل مبدأ تحقيق العدالة، كان الباعث الأساسي لولادة اللسانيات الجنائية، اذ أبصر هذا المصطلح النور للمرة الأولى عامة 1968م عندما استخدمه أستاذ اللّسانيات " جان سفارتفيك" في إعادة تحليل تصريحات " تيموثي جون إيفانز" الذي كان مشتبها به في جريمة قتل زوجته وابنته، وقد ثبتت إدانته، فحكمت عليه المحكمة بالموت شنقا، وبعد تنفيذ حكم الإعدام بثلاث سنوات، شرع "

[1] Gao, J. (2010). Review and prospects of the research of forensic linguistics in China. The Journal of Asian Social Science, 6(10), P :57.

سنفارتفيك" يدرس التصريحات الأربعة التي أدلى بها "إيفانز" خلال فترة استجوابه لدى الشرطة، وقد لاحظ وجود علامات أسلوبيّة " stylistics signs" مختلفة بين التصريح الأساسي الذي أعلن فيه إقدامه على قتل زوجته وتصريحاته الأخرى، الأمر الذي جعلها متناقضة.[1]

وعليه كانت هذه الحادثة نقطة تحوّل في تاريخ البحث اللساني الجنائي، ومؤشرا لظهور هذا الميدان البيني الجامع بين اللغة والجريمة.

2- المصطلح بين الترجمة والاستعمال:

يواجه الباحث في حقل الدراسات اللّسانيّة، - وعلى وجه الخصوص - الطالب الجامعي مصطلحات متنوعة، يجدها مبثوثة في ثنايا الكتب اللغوية، من مثل: اللّسانيات الجنائية، واللّسانيات الشرعية، واللّسانيات القانونية، واللّسانيات القضائية، وغيرها من المصطلحات التي تحتّم على الباحث الأكاديمي ولاسيما الطالب المقبل على إنجاز مذكرة أكاديمية أن يضبط مصطلحاته بقصد تحديد موضوعه واكتشاف أوجه الإختلاف بين مصطلح وآخر في ظل التماس المنهجي والمعرفي فيما بينها، ولعلّ أول هاجس يشغل الطالب هو التعرف على حدود المصطلح ومن ثمة التوصل إلى ماهيته وموضوعه، فهل يوجد فرق بين مصطلح وآخر أم أنّ المسمّيات متعددة والمفهوم واحد؟

أ- تعريف اللّسانيات الجنائية:

تُعد اللسانيات الجنائية توجها جديدا، يحال أن يقدم المساعدة لفك الألغاز في الميدان القانوني والجنائي، حيث يهدف هذا العلم الحديث نسبيا إلى تحليل النّصوص المكتوبة والمنطوقة بطريقة علمية، وتوظيف النتائج لخدمة المحكمة ورجال القانون في التوصل إلى أدلّة تساعد على حل القضايا التي تكون اللغة جزءًا من ادلته وهو ما زال في بداياته مما يجعله مجالاً خصبًا لمزيد من الإضافات

[1]- المالكي، وسام جمعية لفتة، اللسانيات الجنائية: دراسة في المفهوم والوظيفة، مجلة البصرة للعلوم الإنسانية، مج47، ع.1.ص ص. 271-286.

والتنقيح[1]، ومن هنا نلحظ أن اللّسانيات الجنائية تعمل على تحليل بنيات اللغة سواء كانت منطوقة او مكتوبة، وذلك بهدف الوصول إلى حل القضايا المتعلقة بالشّق القانوني ومد يد المساعدة للمحققين والمتحرين لكشف المجرمين من خلال تتبع بنيات لغتهم، ومعرفتهم والتعرف على جنسهم.

إذّا نجدا أنّ اللّسانيات الجنائية "Forensic linguistics" عبارة عن علم قائم على دراسة النصوص التحريرية والشّفهية ذات الصّلة بالجرائم والخلافات القانونية، أو المسائل المتعلقة بإجراءات التّقاضي، أو مّا يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء.

3- مجالات اللّسانيات الجنائية:

يختصّ علم اللغة الجنائي كغيره من العلوم بموضوعات دون غيرها؛ كون اللغة في هذا المجال تقتصر على موضوعين: فإمّا أن تكون سبيلا إلى شرح الوثائق، أو أن تحضر بوصفها دليلا لغويا مساعدا للوصول إلى فك لغز الجريمة والفصل قضية ما، ومن أهم المجالات التي يُعتمد فيها بشكل واضح على التحليل اللغوي الجنائي ما يلي:

- البحث في هوية المتحدث: وذلك بالاعتماد على علم الصوتيات، وعلم اللهجات، والتداولية الجنائية، وغيرها من العلوم التي تتكئ على الصوت وسياقات استخدامه، حيث يتم مقارنة خطاب المتهم المسجل أو المدون سابقا، مع الخطاب الموجود عند المحقق للتأكد ما إذا كان الخطاب صادرا من نفس الشخص لإثبات إدانته من عدمها.

فالتحري عن هوية المتحدث من أهم القضايا التي تسعى إليها اللسانيات الجنائية، حيث تعمل بشكل واسع جدا في التعرف على صوت تسجيل معين[2]، ومع تطور التقنيات الحديثة لم يعد التعرف على السمات الصوتية للمتصل بالأمر الصعب أو العسير، بل يمكن للجهات الأمنية بواسطة هذه

[1]- هيثم بكري، اللسانيات الجنائية، على الرابط: https://rattibha.com تاريخ الدخول: 2024/03/17، التوقيت 14:46.

[2]- أحمد نور الدين بالعربي، اللسانيات القضائية في الوطن العربي، مجلة الأثر، ورقلة، الجزائر، العدد29، 2017.

الأجهزة أن تعمل على مطابقة النبرة الصوتية، للمتصل أو المتحدث للتّعرف عليه، ويشتغل هذه المجال على المنطوق من اللغة أو اللهجة، ولذلك تستوجب العمل جنبًا إلى جنب مع الشرطة العلمية التي تسهم بوسائلها التكنولوجية في تأكيد النتائج المتوصّل إليها أو نفيها.

التحري عن هوية المؤلف: وتشكّل قضايا التحري عن هوية المؤلف مجال عناية واختصاص بالجزء المكتوب من اللغة؛ حيث تساعد المقارنة والمشابهة بين لغة التهديد من جهة والوثائق المكتوبة لكل مشتبه به من جهة أخرى في تضييق تطاق مجموعة المشتبه بهم[1]، فكل كاتب أسلوب معين في الكتابة، إذْ تُظهر الصورة المكتوبة سمات رسم الحروف التي تميز كل شخص من غيره، ويستعمل هذا المجال كذلك في التحري تزوير الإمضاءات والتوقيعات، كما يستخدم في بحث التطابق للكتابة في رسائل التهديد وغيرها فهذا المجال يعد حقلا ذي أهمية كبيرة في اللسانيات القضائية، حيث يعتمد المحقق على بعض التقنيات والاحصائيات المعينة من أجل ربط نصّ معين بكاتبه عن طريق المقارنة، مقارنة النّص محل الشبه بنصوص سابقة للكاتب المحتمل[2]، وهو ما يساعد في الوصول إلى كاتب النص محل البحث.

وللتبسيط نورد الجدول الذي أفرده جون أولسون لمجالات للسانيات الجنائية وفسرها كالآتي:[3]

المجال	الوصف
تحديد أصل التأليف	التعرف على مؤلف النصوص
تحديد الأسلوب	التّحقق من الطّريقة التي انتج بها النّص: الكلام او الكتابة، أو بهما معًا (جزء مكتوب وجزء آخر مُملى)
التفسير والترجمة القانونية	التفسير والترجمة في قاعة المحكمة، التّفسير الشفهي للشرطة وهيئة الدّفاع/ الشهود؛ ترجمة

[1]- أنطونيس نادر، اللسانيات الجنائية تحقيق العدالة عن طريق اللغة، 2019، الرابط:https//mana.net/linguistics تاريخ الدخول:18-03-2024، التوقيت 14.26.

[2]- أحمد نور الدين بالعربي، اللّسانيات القضائية في الوطن العربي، ص44.

[3]- جون أولسون : علم اللغة القضائي، مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ترجمة: محمد بن ناصر الحقباني، جامعة امللك سعود، ط1، مطبعة الرياض، السعودية، ص02، 03.

	الإفادات والمستندات القانونية الآخر- مسائل الدقة والعدل، دور المترجمين، رخصهم، الضبط...إلخ.
تدوين الإفادات	في بعض الأنظمة القانونية تكون الافادات صوتية او مرئية وتتطلب تدوينها كتابيا لاستخدام المحكمة، مسائل كمال وعدم التحيز
لغة المحاكم وتحليل النصوص	دراسة العلاقة بين المشاركين في المحاكمة واللغة التي يستخدمونها، مسائل القوة، التحامل، الصراع والثقافات...
الحقوق اللغوية	تشتمل هذه الحقوق على الحقوق اللغوية للأقليات التي تعيش في ثقافات تسيطر عليها لغات أخرى أو لهجات أخرى من نفس اللغة، الحقوق اللغوية لهذه الأقليات التي ليس لها لغة، وقمع اللّغة البيروقراطية، لاحظ أن بعض المجالات الأخرى، المذكورة هنا هي أيضا مهتمة (أحيانًا بطريقة غير مباشرة) بالحقوق اللغوية، مثلا تفسير وتدوين الإفادات كتابة، ومحدثات في قاعة المحكمة...إلخ.
تحليل الإفادات	تحليل إفادات الشهود لتأكيد صدقها
علم الأصوات القضائي	تحليل المواد الصّوتية؛ لتحديد هوية المتكلم، وأغراض أخرى، وأصوات جمع من النّاس.
الوضع القانوني للنص	تحليل النصوص والمواد الصوتية لتأكيد صحتها، مثلا مكالمات الطوارئ لتحديد الصحيحة من المزيفة منها، (رسائل الانتحار وطلبات الفدية الصحيحة من المختلفة...إلخ، تقييم الخطر الموجود في النّص.

ومن هنا يتّضح ذلك التضافر العملي بين مختلف العلوم اللسانيات ونظرياتها، ما يفضي إلى انبناه اللسانيات الجنائية على أسس إجرائية وآليات تحليلية تؤشّر تلك الفروع التي هي نتاج ذلك التضافر والتكامل.

4- فروع اللسانيات الجنائية:

يمكن تقسيم اللسانيات الجنائية، إلى فروع كثيرة ولكنّ أبرزها ما يلي:

أ. علم الاسلوب الجنائي Forensic stylistics:

يختص هذا الفرع بالمواد المكتوبة أو المنطوقة وتحديد قياس المحتوى اللساني، للكشف عن هويّة المؤلّف الحقيقي، وغالبًا ما يُعتمد في قضايا الانتحال أو السّرقات الأدبيّة، ويتمّ العناية في هذا الباب ببصمتيْن بارزتيْن هما:

1- البصمة الكلامية (الانحراف والمفارقة):

يمكن أن يندرج في هذا الباب كل سلوك لغوي لفظي أو مكتوب يتعدى الصوت إلى اللفظ والصيغة والتركيب والعبارات المجازية، ويشكل عاملا التكرار والمخالفة أو الانحراف التعبيري فارقا في وسم الشخص ببصمته الخاصة، إذ تُعد البصمة اللسانية مصطلحًا جديدا في الدراسات اللسانية، وتستند في مفهومها على مخرجات الدرس اللساني، وما يحمله من مفاهيم وآليات، فهي توجه يرمي إلى كشف سمات الفرد الكلامية الخاصة بطريقة علمية عن طريق رصد التجاوزات النصية للمتكلم ومراقبة الانحرافات عند المتكلم كتكرار صوت أو لازمة أو مجافاة الترتيب التقليدي لنظام الجملة، أو بناء تسلسلات متشابهة من الجمل، بغية الكشف عن رؤى المتكلم وملامح تفكيره وما وراء ألفاظه وسياقاته من معنى ومغزى، من أجل خدمة المحكمة ورجال القانون في التّوصل إلى حل القضايا التي تكون اللغة جزءًا من أدلتها[1]، وهذا الرصد للانحرافات في كلام المتحدثين يسهم في التّعرف على شخصية المتهم أو الاقتراب منها في محالة تضييق دائرة الاتهام، وإخراج الأشخاص الذين لا تنطبق عليه السّمات التعبيرية.

ولعلّ أهمّ فكرة يمكن التركيز عليها في الانحرافات اللغوية أو الأسلوبية ما تعلّق بطبيعة الكلام وتركيبه في إطار ما يطرأ على المتكلّم من مشكلات كلامية أو اضطرابات سلوكية لها الأثر الواضح في الكشف عن طبيعة الانفعال السلوكي عند المتهم أثناء التحقيق أو المرافعة، وخاصة أولئك الذين لديهم سوابق عدلية وسجلات إجرامية عند الجهات القضائية.

[1]- نور الهندي، وعاصم بني عامر، البصمة الكلاميّة، بين التطبيقات القضائية الغربية والعربيّة، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد47، العدد:04، 2020م، الصفحات 133،121، 122.

فتحليل الخطاب أمر مهم ويفيد في التعرف على الحقيقة، ودور عالم اللسانيات الجنائية النظر والإلمام في بعض ملامح استخدامات اللغة وتراكيبها وما يترتب عليها من مقاصد ومعان محددة، فليس من الضروري أن تكون لفظة "نعم" دالة على الموافقة، فقد تُلفظ ويراد بها الطلب من المتكلم الاستطراد في الحديث وليس الموافقة على المشاركة في جريمة ما[1].

2- البصمة الأسلوبية (أساليب التعبير وسماته):

تبعا للآثار الاجتماعية المبتغثة – على حدّ تعبير شارل بالي- فالسمات التعبيرية سلوكات لغوية تحصل عن مواقف لها ارتباط بالواقع الاجتماعي؛ فالأوساط الاجتماعية: كالفلاحية، والمهنية، والعلمية وغيرها، لها سلوكات لغوية متباينة تفضي إلى أنّ لكل وسط مواقف ذهنية واجتماعية خاصة تميّزه من غيره، فالسمة التعبيرية تؤشّرُ على تلك الخصوصية الفردية لأحدهم، وتُسهم في وسم الأسلوب بميزات خاصة تبعاً لما تمليه الظروف المختلفة؛ "فالأسلوب خصوصية شخصية في التعبير والتي من خلالها تتعرف على الكاتب، وذلك من خلال عناصر متعددة تعمل على تكوين هذه الشخصية الذاتية"[2].

وعليه ينظر ا للّساني القضائيّ إلى أسلوب المتهم من وجهتين[3]:

- بوصف الأسلوب مجموعة من السمات يختارها المتكلم/ المرسل بحسب المناسبة واقتضاء الحال.

- بوصف الأسلوب مجموعة من العادات اللّاشعورية لا يلاحظها الكاتب بشكل طبيعي، ولكن إذا تم إماطة اللثام عنها بواسطة اللغوي يمكن ملاحظتها وقياسها.

حتّى يتمكن اللساني الجنائي من إثبات هوية صاحب النص أو الرسالة محل الدراسة والفحص، فلابدّ من معرفة أسلوب المشتبه فيه الخاضع للتحقيق من خلال توفر نموذج أو نماذج لنصوص تعود إليه للتمكن من القيام بالتحليل الأسلوبي لإثبات نسبة النص المجرّم إلى صاحبه، عبر الوقوف على الأسلوب المميز أو العلامات المائزة، ويُستفاد من التحليل الأسلوبي خاصة في رسائل التهديد،

---

[1]- ينظر: زهراء علي دخيل، اللّسانيّات الجنائيّة: دورها وأهميّتها وتطوّرها ، مجلة التلميذ، جامو و كشمير الهند، المجلد6، العدد53، على الرابط: https://tilmeezjournal.in/articles/

[2] – رجاء عيد، البحث الأسلوبي، الإسكندرية منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2000، ص 126 .

3 جون أولسون: علم اللغة القضائي، تر: محمد بن ناصر الحقباني، جامعة الملك سعود، 2008، ص 42

ورسائل الانتحار لإثبات نسبتها لصاحبها من عدمه[1]، ومختلف الرسائل العدوانية، كما له الدور الفعال في الكشف عن السرقات الأدبية والفكرية وقضايا النزاهة الأكاديمية في ضوء ما يعانيه المؤلف الحقيقي من نهب للأفكار ونسبتها لغيره، " من المؤكّد أنّه – منذ عصر النَّهضة – فإنّ كثيرًا من الباحثين ظلّوا في حيرة وشك شديدين بشأن صحّة نسبة بعض المؤلفات العالميّة لمؤلفيها، ولم ينج من تلك الشكوك كتاب الإنجيل المقدّس نفسه وروايات شكسبير وغيرها من الأعمال الأدبيّة العالميّة المشهورة "[2]، زيادة على هذا نجد لهذا العلم صدى واسعا عند المهتمين بفك رموز الرسائل المشفرة المحملة بمعاني ضمنية بين الأسطر، خاصة ما تعلق بالجرائم الإلكترونية، والذباب الإلكتروني المهاجم لأمن الدولة ورموزها والإرهاب اللغوي أو ما يصطلح عليه بالتعنيف اللغوي أو رسائل الانتحار الغامضة.

ب. تحليل الخطاب Discourse analysis:

هو إظهار وظيفة كل جزء من الكلام المنطوق أو المكتوب من خلال الشّرح والتّفسير والتأويل، تستخدم فيه آليات الهرمينوطيقا والسيمياء، وتمثّل البصمة الإشارية في هذا الفرع الأهمية التي القصوى التي قد يكتسيها التضافر بين النظريات اللسانية ومناهجها في التعامل مع الجريمة اللغوية تحديدا، وكفى بلغة الصمت (خطاب الصمت) التي يبديها المتهم أثناء التحقيق، وما يرافقها من حركات جسمانية (لغة الجسد) شاهدا على فعل المجرم وطبيعة سلوكه الانفعالي.

ج. علم اللهجات[3]: " Dialectology":

هو فرع من فروع اللسانيات الاجتماعية، يهدف إلى دراسة اللهجات بطريقة منهجيّة بالاستناد إلى معلومات أنثروبولوجية وجغرافية، يساهم هذا الفرع في تحديد المنطقة الجغرافية أو البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتكلم (المجرم)، ويرتبط غالبا بالتسجيل المسموع أو المرئي حيث يكلف

[1] ينظر: جون أولسون: علم اللغة القضائي، تر: محمد بن ناصر الحقباني، جامعة الملك سعود، 2008، ص 62

[2]– زهراء علي دخيل، اللّسانيّات الجنائيّة: دورها وأهمّيّتها وتطوّرها ، على الرابط: https://tilmeezjournal.in/articles/

[3]– اللّهجة في الاصطلاح العلمي هي تلك "العادات الكلامية لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من الناس تتكلم لغة واحدة". ينظر: عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطورًا، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ-1993م، ص33.

اللساني بتحقيق اللكنة أو اللهجة ومدى صحة قرب أو بعد لهجة المتكلم عن اللهجة المسجلة في الشريط.

فمعرفة اللهجات من المجالات المهمة في علم اللسانيات الجنائي، فيمكن إثبات صحة حديث مسجل لمتهم أو نفيه بناء على سمات لهجة المتهم الأصلية "حيث إن لكل لهجة لونًا نطقيًّا يكون متداخلة السمات من صوتي وصرفي وتركيبي ودلالي، وذكر إبراهيم أنيس تعريف اللهجة" :هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوي."[1]

فتحليل اللهجة يقوم بتحليل أداء بعض العبارات والألفاظ المستخدمة في النص أو الأداء الصوتي لها، وفي هذه القضية مثال لجريمة قتْل شابة تدعى " جيني نيكول "، وأدين المدعو "ديفيد هودجسون" بقتلها، ففي عام 2005م اختفت فتاة اسمها "جيني نيكول" من منطقة "ريتشموند" بـ"يوركشير" في "انجلترا"، لم تكن هناك جثة، ولا حتَّى مسح جريمة، ولكن بعد ثلاث سنوات قبض على رجل أسمه " دافيد هورجسون" بتهمة قتلها فكيف حدث ذلك؟ هل كان ذلك: بمساعدة اللّساني الجنائي؟

فقد كان المجرم يرسل رسائل نصية بهاتف جيني بعد اختفائها، ليظنَّ أنَّها مازالت حيَّة، تصرّف ذكي منه، ولكن بعد أن قام اللّسانيّ القضائي، بتحليل الرسائل وجد أنَّ أسلوب رسائله يختلف عن أسلوب جيني، دائما ما كانت تكتب الضمير "**أنا**" بـ " my" و"my self" ولكن بعد اختفائها تغيّر استخدام الضَّمير إلى "me" و" meself"، وهذه الكتابة شائعة في لهجة (بوركشير)، وهكذا تمكن اللساني الجنائيّ من كشف جريمة دافيد.

ومن خلال هذه القضية نجد أن البصمة اللغوية لها دور فعال في الوصول إلى الحقيقة وكشف هوية المتهم الحقيقي، حيث يتم التحليل اللغوي للدلائل اللغوية من طرف خبير اللغة الجنائي

[1]- زهراء علي دخيل، اللّسانيّات الجنائيّة: دورها وأهمّيّتها وتطوّرها، رابط سبق ذكره.

المتخصص في العلوم اللغوية والذي يتمتع بقدرة التحكم في القواعد والتمييز بين الجمل من خلال التراكيب.

وجذير بالذكر أن اللهجة (العادات الكلامية) يراد بها الصفات النطقية والتركيبية التي تمتاز بها لهجة من أخرى فتصبح صفة لها، وتُقسم العادات الكلامية عند المحدثين إلى أقسام ثلاثة هي[1]:

- العادات المتعلقة باللهجة وطبيعة إصدارها من حيث نبرتُها وخصائصها النطقية من إمالة ومدّ وتسكين، وضغط على الحرف، وما إلى ذلك.
- العادات المتعلقة بالبنية اللغوية وأشكال صياغتها من حيث تشكّلها إبدالا أو إدغاما أو قلبا، وغيرها من العادات الخاصة بالإثنية اللغوية، أو أطلس جغرافي، أو فئة معينة من المتكلمين.
- العادات المتعلقة بركيب الجمل وكيفية نسجها، فضلا عن ما هو متعلق بمعجمية الألفاظ ودلالتها (الرصيد المعجمي والقاموس اللفظي الخاص بلهجة دون غيرها).

د- الصوتيات الجنائية Forensic Phonology

يشتمل هذا العلم بشكل أساسي على إعادة صياغة نتائج المعاينة النفسية السريرية باللغة القانونية بهدف الاستفادة منها في مرافعات المحاكم، يعمل الطبيب النّفسي على تقييم الحالة الذّهنية للمدّعى عليه وقت ارتكاب الجريمة.

3- البصمة الصوتية:

الحديث عن البصمة اللسانية عرفته عديد التخصصات وخاصة تلك التي اشتغلت على اللهجات والأنثروبولوجيا، حيث تعد تلك البصمات اللغوية واحدة من الطرق التي يعتمد عليها علماء اللسانيات الاجتماعية لتحليل الخصائص الفردية لأعضاء الجماعات اللغوية، ومن ثم تحديد أطرها الدقيقة لهدف استخلاص السّمات المشتركة بين أفراد هذه الجماعات أمّا فيما يختص باللّسانيات الجنائية، فإن اللغدية " واللهجة الاجتماعيّة" يشكلان معا " المادة الخام" التي يعتمد

[1]- البصمة اللّغوية... دليل إتهام، بحث منشور عبر موقع إلكتروني:
https://colthelp1.wixsite.com/transite/single-post/2019/11/06 تاريخ الاطلاع 2024/05/22، بتوقيت 14:50.

عليها كدليل جنائي لإثبات الشبهة على أحد مرتكبي الجرائم وخصوصًا أولئك الذين يتبعون رسائل التهديد لاقتناص ضحاياهم، فهي أحد الوسائل المهمة جدا في التعرف على مرتكبي الجرائم، عبر التحليل الصوتي والكتابي، هذا التحليل يتكئ على مخرجات علم اللسانيات نظرياته الرائدة في هذا المجال.

للصوت صلة وطيدة ببعض الجرائم، وقد تكون الأصوات إحدى الوسائل التي ترتكب بها الجريمة، وربما تكون الوسيلة الوحيدة في بعض الجرائم كالابتزاز عن طريق التهديد والوعيد عبر الهاتف أو عبر التسجيل على وسيط تخزين، وفي جرائم السب والقذف المادة (354/351) من قانون العقوبات الأردني، وكذلك في الجرائم المنظمة، وقد تصدر الأصوات في مسرح الجريمة من الجاني أو من المجني عليه أو الآلات المستخدمة في الجريمة وفي جرائم الاعتداء والاغتصاب والنهب[1]، ومن هنا تكون الأصوات مدخلاً لجريمة العنف، وتصدر الأصوات كرد فعل أثناء المقاومة والدفاع عن النفس.

ويعد مصطلح البصمة الصوتية من المصطلحات الحديثة، عرفها بعض المعاصرين بأنَّها " تعيين هوية الانسان عن طريق تحليل الصوت المتمركز في نواة أية خلية من خلايا جسمه".[2] أو هي: "الأثر الصوتي للإنسان، والذي يميزه عن غيره، ويستحيل تشابهه مع إنسان آخر".[3]

- الصوت وسيلة لارتكاب الجرائم (أداة الجريمة اللغوية):

لا يمكن إنكار أهمية البصمة الصوتية ودورها في ارتكاب الجريمة، فضلا عن اهميتها البالغة في الكشف عنها وقد ترتكب الجريمة بأكملها عن طريق الصوت كالقذف، والسب والتهديد أو ترتكب

[1]- المادة (295/292) من قانون العقوبات الأردني.

[2]- حجية البصمة الصوتية في الاثبات الجزائي، بحث منشور على الموقع الالكتروني https: laliqws4 simple.com.

[3]- مخلص محمود حسين، حجية الوسائل الالكترونية في الاثبات، بحث منشور بمجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد04، 2019م.

عن طريق الاتصال المباشر بالمجني عليه بواسطة الهاتف المحمول أو بواسطة الانترنت أو باستعمال الرسائل الصوتية المسجلة التي يمكن من خلالها ارتكاب الجريمة[1].

- الصوت وسيلة للتعرف على المجرمين (الدليل الصوتي):

إن استخدام بصمة الصوت في مجال الشرطة يعد من اهم الأساليب العلمية الحديثة في الكشف عن مرتكبي الجرائم والمساهمين فيها من خلال التعرف على أماكن تواجدهم ناهيك أن بعض الجرائم يتطلب اثباتها التعرف على بصمة الصوت الجاني، كجريمة التخابر مع العدو، جريمة الخطف وجريمة السرقة، فقد تكون من بين السوائل المستخدمة من طرف الجناة وسائل اتصال مختلفة مسموعة منها وغير مسموعة.

وبشكل عام فإنه من المؤكد أن التحقيق الجنائي وخاصة بعد تطور وسائل الاتصال يمكن الاستفادة من بصمة الصوت في رصد تحركات المجرمين بعد ارتكابهم لجرائمهم، مما يسهل الكشف عنهم، ما تتجه إليه بعض التشريعات من السماح لسلطة التحقيق من ضبط المكالمات وتسجيل الرسائل وتسجيل المحادثات بعد أو قبل ارتكابهم لجرائمهم.[2]

- التعرف على المتحدث Speaker Recognition من خلال التحليل الأكوستيكي النطقي عبر قياس الموجات الصوتية للكلام لمعرفة هوية المتحدث، وينم ذلك من خلال تقنيات حديثة وبرامج متخصّصة من مثل برنامج برات (Bratt)، ولهذا فإن مراكز الأدلة الجنائية تسعى لتوظيف أو الاستعانة بخبراء في البصمة اللسانية، وتحرص على تدريب خبرائها حتى يواكبوا كل جديد واستثماره وكذا تزويدهم بأحدث التقنيات، فخبير البصمة اللسانية يعتمد في عمله على

[1]- أحمد رعد محمد الجيلاوي، التسجيل الصوتي وحجيته في الاثبات الجنائي، الطبعة الأولى، المركز العربي، مصر 2017، ص48.

[2]- أحمد رعد محمد الجيلاوي، التسجيل الصوتي وحجيته في الاثبات الجنائي، الطبعة الأولى، المركز العربي، مصر 2017، ص530.

الخصائص التي تظهر في الرسوم الطيفية، كتردد النطق الرنينية وعرضها، وتردد الأصوات وحساب المسافة بين ترددات النطق الرنينية ومقارنتها مع بعضها البعض بواسطة البرمجيات الحاسوبيّة[1].

- التحقيق في هوية المتحدث Speaker verification، وذلك من خلال مطابقة الخصائص الصوتية لكلام متحدث ما معا للخصائص الصّوتية المخزنة سلفا لكلامه، وتستخدم في حالات الدخول إلى أنظمة حاسوبية أو أجهزة معلوماتية عالية الدقة.

وتجدر الإشارة ههنا إلى أنّ تقنية التسجيل الصوتي من الوسائل التقنية الحديثة التي انتشرت في أوساط الناس من خلال أجهزة متنوعة ومختلفة في حجمها ودقتها وطبيعة عملها. وتقوم (بصمة الصوت) على حقيقة علمية مفادها أن لكل إنسان نبرة صوت تميّزه عن الآخرين إذ لا يوجد شخصان متطابقان تماماً في الأمواج الصوتية التي تنبعث منهما، والحقيقة الأخرى أن لكل إنسان نظامًا عصبيًّا فريداً يتحكم في الجهاز الصوتي، وأنه كما أنّ هنالك بصمة لأصابع اليدين وبصمة للعينين فإن هنالك ما يُعرف ببصمة الصوت التي من خلالها يمكن تمييز شخص ما عن أشخاص آخرين. واليوم صار الصوت وسيلة في كثير من الهواتف النقالة الذكية لتشخيص صاحب الجهاز والسماح بدخوله وتشخيصه لهويته من خلال صوته[2].

فكل متحدث له طريقة خاصة في الحديث، وهذه الطريقة يتم رصدها من خلال اجهزة وجدت لهذا الأمر بالذات، وتخضع المحادثات إلى الفحص والتحليل أولا، ومحاولة التعرف على المتكلم ثم إلى مطابقة إذ تعذر التعرف في بادئ الامر، ومحاولة تتبع ما يميز الفرد (البصمة اللغوية) وما هو ثابت لديه مثل الجمل من حيث القصر والطول وطابع الكتابة والمعجم من حيث الفقر والثراء اللغويين والأخطاء المرتكبة؛ وهذا كما هو واضح يتطلب معرفة كبيرة بالصرف والتراكيب والدلالة

[1]- ينظر: منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيوية، البصمة اللسانية، صحيفة الوطن، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2005، ص22.

[2]- عادل عيسى الطوسي، بصمة الصوت: سماتها واستخداماتها، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، د ت، ص 73-76.

والأسلوبيات والمقاربات الإحصائية والمعلوميات[1]، والمعلوم أن الأشخاص لا يتفقون جميعهم في طريقة الإلقاء ولا يتطابقون جميعهم في النبرة والصّوتية، ولا يتطابقون جميعهم في النبرة الصوتية، ولا المميزات الكلاميّة فلكل أسلوبه الخاص في الكلام ذلك أن كل إنسان يستخدم اللغة بطريقة مختلفة وأن هذا التفاوت بين النّاس يمكن ملاحظته بسهولة ويقين على أنّه بصمة[2]، ومن هنا يسعى البحث الجنائي لاستثمار هذا التفاوت بين المتكلمين واستخدامه كأداة مساعدة في البحث عن المطلوبين ومرتكبي الجرائم، وهو ما يسهل على تحديد هويتهم ومتابعتهم.

ومن هنا يمكن القول البصمة اللسانية عبارة عن مجموعة السّمات التي تجعل المتكلم أو الكاتب فريدًا من نوعه[3]، أي ما يجعل لهذا التوجه موضوعًا خاصًا، وهو البحث عن السمات الفريدة في الكلام وهدفها كما ذكرنا الوصول إلى الجاني في قضايا لا يمكن حل شفراتها إلاّ من خلال اللّغة، وهذا ما يجعل القائمين على هذا الفرع من العلوم يستعينون باللسانيات وآليات للوصول إلى تحديد هذه السّمات.

ومن هنا تتّضح لنا أهمية البصمة اللسانية في كشف المجرمين، وتحديد شخصياتهم، والوصول إليهم، يمكن الاشتباه في أحدهم من خلال بصمته اللسانية حتى وإن لم يتم التّعرف عليه في زمن حدوث الجريمة، " وفي هذه الصدد يقول البروفيسور الألماني ريموند دروميل "Raimund Drommel" ، "ففي كثير من الحالات تكفي عينة من الأدلة اللغوية لفتح قضية جنائية ضد مشتبه به مثل: لهجة شخصية أو استخدام المشتبه به لنوع من الكلمات والعبارة أو لتركيب لغوي معين،

[1]- هيثم بكري، اللسانيات الجنائية، 2020، الرابط: https//vattiha.com / تاريخ الدخول: 2024/03/17 التوقيت 14:46.

[2]- جون ألسون، علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، تر: محمد بن ناصر الحقناني، جامعة الملكة سعود السعودية، (د ط)، 1429هـ، ص37.

[3]- أنطونيوس نادر، اللسانيات الجنائية تحقيق العدالة عن طريق اللغة، 2019، على الرابط: https://mana.netlinguistics ، تاريخ الدخول: 17-03-2024م، التوقيت: 19:57.

يتكرر لديه بصورة خاصّة"[1]، فيمكن للضّحية أن يتعرف على المجرم حتى بعد فترة من الزّمن وهذا يعد دليلا لغويا يكفي لفتح تحقيق ضد المشتبه به.

– معيقات التحقيق بالبصمة اللّسانيّة:

من أهم المعيقات التي تقف أمام رجال التّحري والقانون هي ان البصمة اللسانية تعتمد كليا على تحديد الجاني من خلال تلك الميزات الصّوتية التي يمتلكها الشخص محل البحث وتجعله فريدا عن غيره، مما يعني أن فاقد الحسّ النّطقي لا يمكن التعرف عليه من خلال تتبع مميزاته الصّوتية.

كما ان عنصر التشويش وتغيير النغمة الصوتية للمتحدث بسبب المرض أو استخدام أجهزة معينة يجعل رجال التّحري في موقف صعب، ويسمح للجاني بالتّخفي وراء هذا العيب، وهذا يرجع إلى كون الجهاز الصوتي يكون عرضة لعدة مؤثرات المرضية كالزّكام، والنفسية أو المزاجية الغضب والخوف وغير ذلك.[2]

يمكن للحالة النفسية كذلك أن تكون عائقا في الوصول إلى الجاني، حيث تؤثر الحالة النفسية على الصّوت وتولد بعض الاضطرابات التي تظهر جلية من خلال التّسجيل، وهذا ما يقلل من فرصة تحديد الشخص إذا عاد إلى حالته الطبيعية.

أولا/ الجريمة ودور اللغة في الكشف عنها:

وفرت الثورة التكنولوجية مزايا عديدة انعكست إيجابا على حياة الأفراد والمجتمعات، ولاسيما في مجال التواصل وسرعة البحث ومجانية الخدمات، وفي سياق مضاد تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقاتها على نحو غير مشروع، تسبب في ظهور جرائم مستحدثة، تتخذ من اللغة أداة ومن الوسيلة المعلوماتية قناة لارتكاب جرائم تهدد حياة الأفراد وأمنهم، واستفحل الخطر حتى بات يطال الهيئات والمؤسّسات على اختلاف طابعها، وقد كان اهتمام مختلف التشريعات الدولية مقصورا

[1]– أنطونيوس نادر، اللسانيات الجنائية تحقيق العدالة عن طريق اللغة، 2019 الرابط https://mana.net/linguistics تاريخ الدخول: 17-03-2024م، التوقيت: 20:12.

[2]– المرجع نفسه، ص19.

على الجرائم التي تستهدف الأنظمة والبرامج والمعلومات، بالنظر إلى درجة خطورتها على أمن الأنظمة المعلوماتية، دون العناية اللازمة بالجرائم التقليدية التي أصبحت ترتكب معلوماتيًا وإلكترونيا؛ كجرائم التشهير، والابتزاز والتهديد، والإشادة بالأفعال الإرهابية، والنصب والاحتيال وما إلى ذلك، فقد ظهرت هذه الجرائم في ثوب جديد تُرتكب دون جهد أو عنف على مختلف مواقع التواصل لكن أثرها بالغ الخطورة والحساسية.

إن الجريمة إن لم تتوافر على أدلة لغوية لا تستوي مقاما ضمن اللسانيات الجنائية؛ أي إ ن اللغة هي الأداة التي يمكن التقرير إن كان المجال مباحا للتطبيق فيها أم لا، وهذا لا ينفي كثرة مجالاتها، فهي "تبدأ بمسألة الأصالة في التأليف ونسبة مكتوب إلى مؤلفه في السرقات العلمية والحقوق الفكرية والإخلال بالأمانة العلمية) إلى الجنايات الإجرامية التي تستخدم اللغة أداة لها، مثل رسائل الاختطاف، والتهديد، والإرهاب، والقتل، وطلب الفدية، وغيرها من ممارسات ال تواصل اللغوي لأغراض إجرامية[1].

ونهتم في بحثنا بالجريمة الإلكترونية التي تغزو الفضاء الأزرق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فما ماهية هذه الجريمة وما علاقتها باللغة، وإلى أيّ حدّ يمكن حلّ شفراتها بالتحليل اللساني الجنائي.

1- الجريمة الالكترونية وأنواعها:

تمهيد:

فرض انتشار استخدام التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال واقعًا جديدًا وفضاءً رقميا يسمى بالفضاء السيبراني أو الافتراضي، وأثّر هذا فضاء على حياة الأشخاص والمؤسسات، فنتجت عنه أثار إيجابية عدة لكن بالمقابل أنتج العديد من الظواهر السلبية لعل أهمها انتشار الجرائم الالكترونية أو كما تسمى أيضا " جرائم الانترنت" أو " جرائم الكمبيوتر"، حيث وجد بعض المجرمين التقنين في هذه البيئة مجالا خصبا لارتكاب صور متعددة من الجرائم الالكترونية عبر وسائل الاتصال الحديثة.

[1]- ينظر: أسماء حمايدية، البصمة الإشارية دليلا جنائيا، مجلة الخليل في علوم اللسان، مج3، ع1، سبتمبر 2023، ص199.

ولاشك أن هذه الجرائم لم تكن إلاّ نتيجة إساءة استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة، وتشمل الجرائم الإلكترونية ذلك الإرهاب الإلكتروني والاحتيال وسرقة الهوية والملاحقة والتّحرش والتّهديد والابتزاز الممارس على الأشخاص والمؤسسات عبر الفضاء الافتراضي ومختلف وسائله التواصلية الاجتماعية وتطبيقاتها، فما الجريمة الإلكترونية وما السبيل إلى حل قضاياها المعقّدة من خلال التحليل الجنائي للغة التواصل؟

أ- تعريف الجريمة الإلكترونية وأركانها:

لق أدى الانتشار الكبير للتكنولوجيا الحديثة، والتّطور المذهل للجريمة الالكترونية الناتجة عنها ازدياد اهتمام الباحثين والمختصين من ميادين عدّة كالقانون والإعلام والاتصال والسياسة والاقتصاد علم النفس وغيرها بموضوعها مما أدى إلى تنوع تعريفاتها ومسمياتها، ومن ثم صعوبة إيجاد تعريفا جامعًا لها، فمنهم من عرفها من الجانب التقني الفني والبعض الآخر من الجانب القانوني. وكما يقول " فان دير هلست وونيف": " هناك غياب لتعريف عام وإطار نظري متسق في هذا الحقل من الجريمة ".[1]

يتكون مصطلح الجريمة الالكترونية cyber crime من جزأين هما: الجريمة الإلكترونية، وهو يجمع بين المفهوم العام للجريمة وطابعها الإلكتروني والجريمة هي خرق لمعايير وضوابط المجتمع، ووهي ضرر يصيب الفرد والمجتمع، ويقرّر له القانون الذي يحمي ويمثّل الهيئة الاجتماعية عقابا أو جزءا جنائيا[2]، أي أن الجريمة عبارة عن خروج عن معايير المجتمع والقواعد التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفراده، أو هي تلك الأفعال التي تُمَثّل خطرا على المجتمع وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون

[1]- مرعي جبريل رشاد إسرائيل: الجرائم الالكترونية، الأهداف، الأسباب، طرق الجريمة ومعالجتها، مقال منشور على الانترنت، المركز الديمقراطي العربي، شوهد بتاريخ 2024/05/07 على الساعة 12.15.على الرابط:
https://democraticac.de/?p=3542

[2]- غفور عبد الباقي، مظاهر الإجرام في المجتمع الجزائري في الفترة الممتدة من 2005 حتى 2008، دراسة أنثروبولوجية من خلال أسبوعية الخبر حوادث جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، تلمسان، 2015، ص16.

بين الأفراد الذين يؤلفون المجتمع، أو هي كلّ مخالة لمشاعر الولاء الاجتماعي وهذا ما ذهب إليه دوركايم وميرتوم عندما اعتبر الجريمة سلوكا لا معياريا أي منحرفا عن المستوى المعياري في المجتمع.[1]

وتعرف الجريمة المعلوماتية بأنها: " أية جريمة ضد المال المرتبط باستخدام المعالجة الآلية للمعلومات، كما تعرف بأنها: الاعتداءات القانونية التي ترتكب بواسطة المعلومات بغرض تحقيق الربح"، أو أنها: " مجموعة من الأفعال المرتبطة بالمعلوماتية التي يمكن أن تكون جديرة بالعقاب، كما تعرف بأنها مجموعة من الجرائم المتصلة بعلم المعالجة المنطقية للمعلومات"[2]، وتعرف قانونًا بأنها[3]:

- مجموعة الأفعال والأنشطة المعاقب عليها قانونا والتي تربط بين الفعل الإجرامي والثورة التكنولوجية.
- الجريمة التي يتم ارتكابها إذا قام شخص باستخدام معرفته بالحاسب الآلي في عمل غير قانوني.
- الاعتداءات القانونية التي يمكن أن ترتكب بواسطة المعلوماتية بغرض تحقيق الربح.

وبما أن الجريمة الالكترونية فعل اجرامي يعاقب عنه القانون فهي تقوم على نفس أركان الجريمة العادية والمتمثلة في الركن الشرعي والمادي والمعنوي.[4]

- الركن الشرعي: معناه أعتراف المشرع والنص على تجريم الفعل المرتكب، "لا جريمة ولا عقوبة إلى بنص"، بالنسبة للتشريع الجزائري، فقد أحدث قسم في قانون العقوبات في القسم السابع مكرر من الفصل الثالث خاص بجرائم الجنايات والجنح ضد الأموال تحت عنوان المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.[5]
- الركن المادي: يتكون الركن المادي للجريمة الالكترونية من السلوك الإجرامي والنتيجة والعلاقات السببية، علما أنه يمكن تحقق الركن المادي دون تحقق النتيجة، عن الجريمة قبل تحقيق

---

[1]- المرجع نفسه، ص42.

[2]- سالم محمد علي، هجيج سحون عبيد، الجريمة الالكترونية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد1، العدد2، 2002م، ص87.

[3]- ريان محمد عادل، جرائم الحاسب الآلي وأمن البيانات، بيروت، 2002م، ص03.

[4]- عاقلي فضيلة، الجريمة الإلكترونية وإجراءات مواجهتها من خلال التشريع الجزائري، المؤتمر الدولي الرابع عشر حول الجرائم الالكترونية، طرابلس، 2017م، ص119.

[5]- المرجع نفسه، ص121.

نتيجتها، مثلا: إنشاء موقع التشهير بشخص معين دون طرح هذا الموقع على الشبكة إلا أنه لا مناص من معاقبة الفاعل، ويتخذ الركن المادي في هذه الجريمة عدة صور بحسب كل فعل إيجابي مرتكب مثلا: جريمة الغش المعلوماتي: الركن المادي فيها هو تغيير الحقيقة في التسجيلات الإلكترونية أو المحررات الإلكترونية.[1]

- الركن المعنوي: يتكون الركن المعنوي للجريمة الالكترونية من عنصريها أي العلم؛ أي إدراك الفاعل للأمور والإدارة؛ بمعنى اتجاه السلوك الاجرامي لتحقيق النتيجة.

ويتمثل الركن المعنوي للجريمة الالكترونية في اتجاه إرادة الجاني لارتكاب جريمة من جرائم الالكترونية مع علمه بأن المشرع يجرمها[2]، فهو الوسيلة الأساسية في تحديد طبيعة سلوك مرتكبها وتكييفه وتحديد العقوبة المقررة له، إذ أن انتقاء هذا الركن يوقعنا في جريمة واحدة هي جريمة الدخول أو الولوج غير المشروع.

ب– صور الجرائم الإلكترونية وأشكالها:

من الصعوبة بما كان حصر الجريمة الالكترونية في تعريف بعينه، من حيث إن أشكالها متعددة تزداد تنوعًا وتعددا يوما بعد يوم كلّما أوغل العالم في استخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت، ما أدخل المشتغلين بالعلوم الجنائية في جدل حول تقسيم هذه الجرائم، فقد يكون النظام المعلوماتي هو نفسه موضوع الجريمة، فيما قد يكون أيضا هو أداة الجريمة ووسيلة تنفيذها، وهي موضوع بحثنا المنشود.

يعد الحاسب الآلي في هذا النوع من الجرائم وسيلة لتسهيل النتيجة الإجرامية، حيث يهدف من خلالها الجاني إلى تحقيق ربح مادي بطريقة غير مشروعة، وتنقسم هذه الجرائم إلى:

– الجرائم الواقعة على الأشخاص:

[1]– حسن محمود نجيب، شرح قانون العقوبات: القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص04

[2]– وليد طه، التنظيم التشريعي للجرائم الالكترونية في اتفاقية بودابست، جمهورية مصر العربية، ص17.

رغم تطور الحياة اليومية للأفراد والمجتمع بفضل استعمالهم للفضاء الافتراضي إلا أنه أصبح سلاحا فتاكا في يد المجرمين للدخول إلى المعلومات الخاصة للأشخاص، وعليه ظهرت عدة أنواع خاصة من الجرائم والملاحقة، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

– **جريمة التهديد:** وهي جريمة ترتكب من خلال البريد الالكتروني، وهي من أهم الاستخدامات غير المشروعة للأنترنت، حيث يقوم الفاعل بإرسال رسالة الكترونية إلى المجني عليه تنطوي على عبارات تسبب خوفا له.[1]

– **جريمة المضايقة والملاحقة:** تتم غالبا باستخدام البريد الالكتروني أو وسائل الحوارات الآلية المختلفة على الشبكة كالفايبر والفايسبوك والواتساب، وتشمل الملاحقة وسائل تخويف ومضايقة تتفق مع مثيلاتها خارج الشبكة في الأهداف المجسدة في رغبة التحكم في الضحية، وتتميز عنها بسهولة إمكانية إخفاء هوية المجرم، علاوة على تعدد وسهولة وسائل الاتصال عبر الشبكة، والأمر الذي ساعد في تفشي هذه الجريمة.[2]

–**انتحال الشخصية:** هي جريمة الألفية الجديدة كما سماها بعض المختصين في أمن المعلومات وذلك نظرا لسرعة انتشار ارتكابها خاصة في الأوساط التجارية، تتمثل هذه الجريمة في استخدام شخصية أخرى بطريقة غير شرعية وتهدف إما لغرض الاستفادة من مكانة تلك الهوية أو لإخفاء هوية شخصية المجرم، لتسهيل ارتكابه جرائم أخرى، إن ارتكاب هذه الجريمة على شبكة الانترنت أمر سهل وهذه من أكبر سلبيات الانترنت الامنية.[3]

[1]– رزيق ليلة، رمضاني حيمدة، الجريمة الالكترونية واقع وتحدي، مذكرة ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم اجرامية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018/07/09، ص16.

[2]– نميدي رحيمة، خصوصية الجريمة الالكترونية في القانون الجزائري القوانين المقارنة، مداخلة مقدمة في مؤتمر الجرائم الالكترونية المنعقد في طرابلس يومي 24-2017/03/25، ص95.

[3]– فوزي شروق سامي، تكنولوجيا الإعلام الحديث، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، طبعة01، القاهرة، 2014، ص45.

التغرير والاستدراج: وهي جريمة غالبا ما يستهدف ضحايا صغار السن من مستخدمي الشبكة العنكبوتية، حيث يوهم المجرمون ضحاياهم برغبتهم في تكوين صداقة على الأنترنت، تتطور إلى التقاء فعلي بين الطرفين.[1]

–جرائم القذف والسب والتشهير وتشويه السمعة: وفيها يقوم المجرمون بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوطة عن ضحيته، والذي قد يكون فردا أو مجتمعا أو عقيدة أو مؤسسة تجارية أو سياسية، تتعدد الوسائل المستخدمة في هذا النوع من الجرائم، لكن في مقدمة هذه الوسائل إنشاء موقع على الشبكة يحوي المعلومات المطلوبة نشرها أو إرسالها هذه المعلومات عبر القوائم البريدية إلى أعداد كبيرة من المستخدمين.[2]

– التشهير الإلكتروني: الشائع أن لفظة التشهير تستخدم في الذم والقدح والطعن في الآخرين، ويقصد به "إطلاق معلومات او إشاعات كاذبة، أو حقيقة ذات خصوصية، او تلميحات عن شخص او مؤسسة، مما يسبب ذلك ضررًا للمشهر به أو معاناة، وقسم التشهير في القانون إلى قسمين هما: التشهير الشفوي (oral deomation)، والتشهير الكتابي (written defemation)[3].

النصب والاحتيال:

يتّصل الحديث عن النصب والاحتيال بالنّصب وطلب الشيء بالحيلة والتضليل[4]، وهو سلوك مشين باتت أشكاله تغزو الفضاء الأزرق على مواقع التواصل الاجتماعي، وضحاياه يتزايدون يوما بعد يوم، ويختلف الاحتيال باستخدام وسيلة معلومات بحسب الأغراض التي يهدف إليها المحتال، فهناك الخداع بشأن المواعدة، المعروفة باسم الاحتيال العاطفي والرومانسي؛ حيث يقيم علاقة عاطفية مع الضحية، ويقدم لها وعودا وهناك نوع آخر من الاحتيال يهدف صاحبه إلى تحقيق أغراض مادية

[1]– رزيق ليلة، رمضاني حميدة، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2]– وائل رفعت علي خليلي، إشكاليات الإعلام ومعطيات الواقع، د.د.ن، 2015، ص184.

[3]– عادل فاضل عبد الطائي، التشهير الإعلامي حقيقته وآثاره، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون، مجلة، mutefekkir، معهد العلوم الإسلامية، جامعة aksaray، تركيا، المجلد01، العدد02، 2014، ص17.

[4]– معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص209.

والحصول على منفعة بطريقة احتيالية من طريق التغليط والكذب، حيث يقوم بوضع بعرض امتيازات أو خدما وسلع وهمية عبر صفحات مواقع التواصل، ويقدم معلومات والايحاءات بالحصول على منتوجات أو أموال ما يجر ضحاياهم إلى الوقع في فخ الاحتيال والنصب وفق خطوات احتيالية تدريجية لا تخرج عن دائرة تحقيق بالخداع والخيانة الثقة بين الطرفيْن.

– خطاب العنف والكراهية:

يعدّ هذا الخطاب " نوعا من التواصل، الشفهي، أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية، وبعبارة أخرى على أساس الدين أو بالانتماء الاثني أو الجنسي أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية".[1]

– الجريمة الواقعة على المؤسسات والجماعات:

وأبرز تلك الجرائم نذكر:

– المساس بالأمن الفكري والعقدي للجماعة:

يبقى الأمن الفكري من بين أخطر الجرائم المرتكبة عبر الانترنت، حيث تعطي الانترنت فرصا للتأثير على معتقدات وتقاليد مجتمعاتنا بأكملها مما يجعلها عرضة للهزيمة الفكرية، وهو ما يسهل خلق الفوضى.[2] سبب التشكيك في المعتقدات الراسخة للأمة، سواء منها ما تعلّق بالدين (الشرعي) أو الدولة (التشريعي الوضعي)، أو ما اتّصل بالمعتقدات الشعبية، كسرقة الأمثال والحكم والألغاز الشعبية الوطنية أو الإقليمية ونسبتها إلى أمّة أخرى، مع العلم أنها حكمة الشعوب وخلاصة خبراتهم عبر تعاقب الأجيال والأزمنة، فضلا عن السطو على التراث الوطني المادي كالألبسة والنسيج بتفاصيلها العريقة والفكرية.

[1]– استراتيجية الامم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، مايو 2019، ص02.

[2]– احمد بن خليفة، ط– حفوظة الأمير عبد القادر، الجريمة الالكترونية وآليات التصدي لها، مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد01، جوان 2017، ص158.

وغالبا ما تأتي هذه الجرائم في شكل جماعات منظمة تستهدف أطراف بعينها عبر الشعارات المعادية والمتطرفة، ومنها ما حدث في الحراك الشعبي الجزائري الذي واجه درسا صعبا في الوطنية والوحدة من خلال رفع شعرات تدعو للشقاق والتفرقة بين القبائل والعرب.

– السطو على العلامات التجارية أو تقليدها:

تُبرِز العلامة التجارية هوية الشركة المصنعة، وتقليد أي علامة تجارية خاصة بشركة ما واستغلالها لترويج منتجات لا علاقة لها بالشركة يعتبر في نظر القانون سرقة للعلامة التجارية، ويقع المتعدي تحت طائلة القانون، ولعلّ أشهر طرق الاستيلاء على العلامة أو التحايل المخالف للقانون عبر التقليد والمحاكاة ما يلي:

– التقليد بالتعديل: وذلك بحذف أو إضافة بعض الرموز أو الحروف للعلامة أو الاسم التجاري.

– التقليد بالنسخ: هنا يتم نسخ العلامة التجارية مع طمس بعض العناصر أو تغيير لونها.

– التقليد بالتشبيه: يقوم المخالف بتصميم علامة مشابهة للعلامة الأصلية حتى تظن أنها مطابقة لها، ومثال ذلك قضية استخدم نشطاء حملة "غرينبيس" مقطع فيديو من على موقع يوتيوب يسخر من إعلان "كيت كات"، أحد منتجات شركة نستله «استمتع باستراحة»، للفت الانتباه للاستخدام متعدد الجنسيات لزيت النخيل من عمليات غير مستدامة في إندونيسيا مما أثر على مواطني أورانغ أوتان habitats، ورفع المحتجون لافتات أمام مقر شركة نستله في المملكة المتحدة في كرويدون عليها شعارات «أعطني استراحة» و«قاتل» مطبوعة بالخط الأحمر والأبيض المميز لمنتجات كيت كات[1].

[1] -https://baianat-ip.com.sa/ar.

فصل ثّاني:

البصمة اللّغويّة ودورها في التحليل الجنائي

- الجريمة الإلكترونية أنموذجا-

أولا/ البصمة اللّغوية وعلاقتها بالجريمة الالكترونية.

ثانيا/ نماذج عن البصمة اللّغوية في التحليل الجنائي.

تمهيد:

يعد الجانب التطبيقي مكملا للجانب النظري، حيث يمكننا من جمع المعلومات وتجسيدها على أرض الواقع وتحليلها للوصول الى نتائج ولقد قمنا بدعم هذا الجانب بنماذج مختارة من الجرائم الإلكترونية.

أولا– واقع الجريمة في مواقع التواصل الاجتماعي:

تتيح شبكات التواصل الاجتماعي تطبيقات تكنولوجية معاصرة تعتمد على الويب لتحقق التواصل والتفاعل بين الأفراد من مثل: تويتر(twitter)، أنستغرام (instagram)، ماسنجر (messenger)، واتسآب (watsapp)، تيكتوك (tiktok)...، بل بفضل تلك التطبيقات والوسائل بات العالم قرية صغيرة يسهل التعامل فيها بين الأفراد والمؤسّسات، وذلك عبر مختلف وسائط التواصل اللساني المكتوبة والصوتية والرسائل المرئية، وكذا مختلف خطابات البيئة الرقمية ولاسيّما منها لغة الإيموجي Emoji ، والملصقات التعبيرية (*Stickers*)، وملفات جيف(GIF) من خلال استخدام النص والصورة في التراسل.

وقد تجاوزت تلك التطبيقات حدود التواصل الإنساني إلى آفاق جديدة، ولاسيما في إطار غرف الدردشة والتراسل الفوري، " فهناك من يبحثون ويتصفّحون المعلومة، وهناك المتبادلون، وهناك المعلّقون الذين يطالعون ما يُنشر ويعبّرون عن رأيهم، وهناك المزوّدون الذين ينشئون المحتوى الأصلي لهذه المواقع."[1]

ولا شكّ في أنّ لكلّ فنّية الكترونية مستحدثة –على مستواها– إيجابيّاتها وسلبيّاتها، والضّابط في قبولها أو رفضها هو الغلبة بين المصالح والمفاسد، فإن كانت تتيح لمستعمليها مجالا رحبا للتّعارف والتّعاون والتّبادل والاندماج على المستوى الشّخصي و المجتمعي والمؤسّساتي، فذلك لا ينفي ما يلازمها من آثار سلبيّة — جرّاء استخداماتها السيئة– تخلّ بتوازن المجتمع وخلخلة الترابط بين أفراده بدءا من العلاقات الأسرية وصولا إلى بعلاقة بعالمه الخارجي، وهي نتائج خطيرة تتمظهر غالبا في ثنايا أضرارها

[1] – نهى بلعيد، تطور استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة الإذاعات العربية، ع17، 2016، ص12

العقَدية والأخلاقية والنّفسية والاجتماعية والإنسانية أيضا، وكفى بالجريمة الإلكترونية وأشكالها مثالا على ذلك.

ثانيا/ الجريمة الإلكترونية والفيسبوك:

لا يخفى على أحد ما للفايسبوك facebook من مكانة في حياتنا التواصلية المعاصرة، فهو المحطة الافتراضية التي يلتقي عندها الأفراد من مختلف بقاع العالم في ثنائيات أو مجموعات من البشر للتحاور والنقاش وتبادل الآراء حول القضايا والاهتمامات، بيد أنّ الجميل لا يكمل إن داخله الفساد والانحراف، وهو الواقع الذي لا يغفله أحد اليوم، جرّاء ما نسمعه يوم ونشاهده من جرائم ترتكب عبر الفضاء الأزرق على اختلافها وتنوعها، ولاسيما منها جرائم التهديد والابتزاز والتشهير والقذف والسبّ والمساس بمقومات الأشخاص ومعتقداتهم الدينية والعرقية وكذا انتماءاتهم الفكرية والثقافية وما إلى ذلك.

1- البصمة اللّغوية وعلاقتها بالجريمة الإلكترونية- نموذج للتحليل-:

تشتق لفظة "بصمة" من الجذر اللغوي (بصم)، ويعني أثر الإصبع على الشيء، وهو المدلول الذي ينجرّ إليه مفهوم البصمة اللّغويّة بوصفها مصطلحًا لسانيا يشير إلى الأثر الخاص الذي يُبنى عنه كلام الفرد، فيكون سلوك الفرد اللّفظي وطريقته الخاصة في التّعبير بأسلوب في أداء الكلام، أي الخصائص الصوتية والدلالية والبصرية والاجتماعية والنفسية والثقافية التي تتميز بها لغة شخص ما، ومن هن تتّصف البصمة في عمومها بالجينية Genetic والخصائص الفردية للشخص، وبما يتميّز من غيره، فإذا أمكست بشيء ما بيدك، فإنك ستترك بصمات أصابعك عليه بحيث يمكن بعد إرجاء فحص دقيق لهذا الشيء، الكشف عن هويتك بسهولة، إن الأمر نفسه يطبق عند التلفظ بالكلمات سواء أتمّ ذلك عن طريق المشافهة والكتابة، كلّ فرد لديه ما يُسميّه اللّغويون باللّغدية (idiolect)، وهو مصطلح لساني، يشير إلى اللّغة الفرديّة لشخص معين.[1]

[1]- أنطونيوس نادر، للّسانيات الجنائية: تحقيق العدالية عن طريق اللّغة، ينظر: الرابط الالكتروني: تاريخ المادة: 13 يونيو، 2019، عللا الرابط:
https://mana.net/linguistics/?fbclid=IWAR2WMWJJh6CAAJcquagDshHoZQCNWuTIQIvB1W95nnq bpptqwatjp15-kkv شوهد في : 12 ماي 2024.

لعل لهذا الطرح اتّصالا مباشرًا بالتنفيذ الفردي للغة عند احدهم دون غيره من النّاس، وهو الأسلوب الفردي الكاشف عن شخصية صاحبه عند علماء الأسلوب ولا سيما في تعريفه بوصفه صورة خاصة بصاحبه تُبين طريقة تفكيره وكيفية نظره إلى الأشياء وتفسيره لها وطبيعة انفعالاته[1]، ويؤثر معظم الدّارسين إرجاع مقولة الأسلوب إلى التنفيذ الفرد للّغة، الأمر الذي أدّى إلى تعدد مفاهيمه على الشكل الآتي:

أ- الأسلوب قوام الكشف عن نمط التفكير عند صاحبه.

ومن هذا الباب يمكن الحديث عن تخصصّ آخر يسمى الأسلوبيّة الجنائية، وهو حقل يعني بالخواص الصّوتية والتّركيبية وكذا الملفوظات الاجتماعية واللّهجية، وكل ما يمكن أن يكشف عن إثنيات لغوية أو أطاليس جغرافية مائزة للغة شخص ما يكون محلّ الشّك أو في دائرة الاتهام عند السلطات القضائية إزاء جريمة بعينها، وعلى هذا الاساس تعمل اللسانيات الجنائية Forensic linguistic على استخراج هذا التحليل من حيث أنماط اللّغة وخصائصها التمييزية بدءًا بنبرة الصّوت وشدّته، وكذا السّمات اللّهجية التي قد تعتري الخطاب المنطوق للمتهم أثناء التّحقيق أو الاستنطاق، وقد تتجاوز العملية المنطوق من كلامه إلى المكتوب من حيث يتمّ المقارنة بين الخطابين وبيان نقاط الارتكاز في اللغة المكتوبة، بالتركيز على المعجم المفرداتي للمتهم، المكتوبة في علامات الترقيم وطريقة الكتابة والخط، وكذا أساليب توزيعها على رقعة اللغة.

ولأجل ذلك تقوم مجموعة من المتخصصين في حقول لسانيّة شتّى منها: اللسانيات الوظيفية واللسانيات الاجتماعية بالعمل في هذا الإطار من أجل مساعدة التحقيقيات العلمية في تضييق دائرة المشتبه بهم، وهي بذلك تزيد من فعالية العمل الجنائي وحقّه نتائجه، ويُعدّ تقييم الاستجوابات

[1]- أحمد الشّايب: الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، ط18، 1991، ص134.

والتّصريحات القضائية لدى الشرطة وفي المحاكمة وغرف الاعتراف والاستجواب أبرز مجالات تطبيق اللسانيات الجنائية.[1]

لبيان دور اللسانيات الجنائية في حلّ شفرة الجريمة الالكترونية يتوجب علينا الحديث عن بعض النّماذج التي يمكن اختصارها في نوعين بارزين، على سبيل التمثيل لا الحصر:

– النموذج الأول: قضية ابتزاز قاصر عبر الفيسبوك:

تدور أحداث جريمة الابتزاز على أعقاب علاقة افتراضية عبر الفايسبوك جمعت الشاب (س.ع) بضحيته (ل. م) وهي مراهقة تبلغ من العمر 17 سنة، والغريب في الأمر أن الضحية وقعت في شرك الوعود الكاذبة للمجرم المتخفي خلف أسوار الفضاء الأزرق، ففي كل مرة كانت تطلب لقاءه للتعرف عليه عن قرب كان يتحجّج ببعد المسافة عن مكان تواجدها وانشغاله الدائم بعمله المزعوم، بعد مدّة من التواصل المستمر بين الطرفين أدركت الضحية أنّها ارتكبت جريمة في حق نفسها بأن وثقت في شخص افتراضي لا تعرف عنه أدنى معلومة تصف هويته أو مكان تواجده، فما كان منها إلاّ أن تقوم بحظره والانقطاع عن التواصل معه.

الملتفت في الأمر أنّ الشاب (س.ع) لم يُطل الغياب حتّى أعاد التواصل معها عبر حساب وهمي جديد اضطرت الضحية إلى أن تتجاوب معه، لاسيما وقد جاء التواصل هذه المرة شديد اللهجة عنيفا، إذ وجدت الضحية نفسها في مرمى التهديد والوعيد والابتزاز بطلب المال تحت طائلة الصور الشخصية التي كانت ترسلها إليها لترسّم حياتها اليومية، فما كان منه إلاّ أن يُكشّر عن أنيابه ويبين عن معدنه الدنيء ليكشف غايته الحقيقية من التواصل معها، وذلك ما أدخلها في حالة من الذهول والحيرة والخوف فلم تجد لها سبيلا غير اللجوء إلى والدتها التي أودعت القضية لدى الشرطة.

حيثيات القضية وتحليلها الجنائي:

من الأسئلة الأولى التي قد تُطرح أمام الفحص المباشر لهذه القضية هي:

- ما الأساليب اللغوية التي انتهجها (س.ع) في التأثير على ضحيته؟ وهل يمكن أن تكشف تلك الأساليب هوية المتصل عبر تطبيق التراسل الفوري (الماسنجر).

[1] – أنطونيوس نادر، اللسانيات الجنائية: تحقيق العدالة عن طريق اللّغة، موقع الكتروني سبق ذكره.

- كيف هي طبيعة الكتابة من حيث اللغة وتراكيبها وعلامات الترقيم، وطبيعة اللغة في حدّ ذاتها بين الفصحى والعامية؟
- هل يستخدم المُتراسل لغات أخرى بديلة للكلمات، وما موقعها من البحث الجنائي؟

هي أسئلة مهمة كان على المحلل الجنائي المفترض أن يسألها لشكّه وافتراضه مسألة غاية في الأهمية مفادها: هل يمكن أن يكون المجرم ذاته ضحية؟!! أم أنّ الجريمة ثنائية الأطراف؟.

قد يبدو الافتراض محيرا بعض الشيء، لكن الأمر بعد الانقطاع والحظر تحوّل فيه الخطاب إلى وضع غير مسبوق.

هذا الافتراض كان نقطة الانطلاق نحو حلّ لغز الجريمة الالكترونية التي نحن بصددها، فكيف ذلك؟

في حالات مثل هذه يتمّ الاستعانة بالرسائل النصية التي دارت بين الطرفين، والتي يتمّ الاشتغال عليها لدى مصالح التحليل الجنائي، فكيف يمكن للمحلل اللساني أن يكون طرفا فاعلا في حل لغز القضية؟

جاءت حيثيات التحليل اللساني الجنائي للرسائل النصية بين الطرفيْن في بادئ الأمر مقارنية تقابلية، الهدف منها التأكّد من أن المتراسل قبل الحظر وبعده هو نفسه أم دخل على الخط طرف ثالث يمكن أن يعبّر عنه بمجهول (×)، وهنا تؤدي اللغة أو اللهجة أو الأسلوب وطريقة التعبير دورا محوريا وفاعلا في حلّ الإشكال أمام احتمالية براءة الشاب (س.ع) في حال تعرّضه هو الآخر لجرم اختراق حسابه أو التطفل عليه، واستخدامه في تهديد الضحية.

إذن فالتحدي الجديد الذي يعترض رجال التحقيق في هذه القضية هو العمل على كشف هوية الكاتب أثناء التراسل ورفع ستار اللّبس عن صاحب الرسائل التهديدية بعد الحظر والانقطاع، لاسيما وأنّ الشرطة بعد توصلها للمتهميْن عبر تعقّب الحساب وإحضارهما بقصد التحقيق، وجدت نفسها أمام مالك حقيقي للحساب وآخر يدّعي أن لا صلة له به، فكيف حدث ذلك؟

يعْمد المحلل اللساني في هذه الحالة إلى رصد السمات الأسلوبية والخواص التعبيرية للمبحوثيْن، تأسيسا على أداة الجريمة (الهاتف النقال) لكلّ منهما.

المشكلة التي اعترضت رجال التحقيق أنهم لم يجدوا الصور محل التهديد في هاتف المتهم الثاني(×)، وإنّما وجدوها محفوظة في هاتف (س.ع)، ولكنّ ذلك لم يثنهم عن البحث مجددا في احتمالية استخدام (×) لهاتف آخر لحفظ الصور بعد نقلها من هاتف صديقه الذي هو رفيق له في الغرفة بالحي الجامعي للذكور.

تعمّقت القضية وبات الاستنجاد بالمحلل اللّساني أكثر إلحاحا من ذي قبل أمام سؤال مركزيّ هو: أيُّهما الجاني الحقيقي والمرتكب لجرم التهديد في حق الضحية؟

في هذه الحالة يتوجّب على الشرطة القضائية أن تصادر الهاتفين ويتمّ الاطلاع على المراسلات الأخرى للمتّهمين كنماذج للمقارنة من أجل رصد ما يأتي:

2- البصمة الأسلوبية (أساليب التعبير وسماته):

ومن هنا ينظر ا للّساني القضائيّ إلى أسلوب المتهم من وجهتين[1]:

- بوصف الأسلوب مجموعة من السمات يختارها المتكلم/ المرسل بحسب المناسبة واقتضاء الحال.
- بوصف الأسلوب مجموعة من العادات اللّاشعورية لا يلاحظها الكاتب بشكل طبيعي، ولكن إذا تم إماطة اللثام عنها بواسطة اللغوي يمكن ملاحظتها وقياسها.

حتّى يتمكن اللساني الجنائي من إثبات هوية صاحب النص أو الرسالة محل الدراسة والفحص، فلابدّ من معرفة أسلوب المشتبه فيه الخاضع للتحقيق من خلال توفر نموذج أو نماذج لنصوص تعود إليه للتمكن من القيام بالتحليل الأسلوبي لإثبات نسبة النص المجرّم إلى صاحبه عبر الوقوف على الأسلوب المميز أو العلامات المائزة، ويُستفاد من التحليل الأسلوبي خاصة في رسائل التهديد، ورسائل الانتحار لإثبات نسبتها لصاحبها من عدمه، وكذا قضايا السرقات الأدبية والعلمية[2]، ومختلف الرسائل العدوانية، ومن بين أبرز علامات أصل التأليف التي يتمّ الوقوف عليها في التحليل ما يأتي:

أ- السّمات التعبيرية:

1 جون أولسون: علم اللغة القضائي، تر: محمد بن ناصر الحقباني، جامعة الملك سعود، 2008، ص 42

[2]نفس المرجع، ص 62

تبعا للآثار الاجتماعية المبتعثة – على حدّ تعبير شارل بالي- فالسمات التعبيرية سلوكات لغوية تحصل عن مواقف لها ارتباط بالواقع الاجتماعي؛ فالأوساط الاجتماعية: كالفلاحية، والمهنية، والعلمية وغيرها، لها سلوكات لغوية متباينة تفضي إلى أنّ لكل وسط مواقف ذهنية واجتماعية خاصة تميّزه من غيره، فالسمة التعبيرية تؤشّرُ على تلك الخصوصية الفردية لأحدهم، وتُسهم في وسم الأسلوب بميزات خاصة تبعاً لما تمليه الظروف المختلفة؛ "فالأسلوب خصوصية شخصية في التعبير والتي من خلالها تتعرف على الكاتب، وذلك من خلال عناصر متعددة تعمل على تكوين هذه الشخصية الذاتية" [1]، وقد اتضح ذلك في القضية من خلال:

ب- المعجم المفرداتي والألفاظ المجرّمة:

- اللّفظ الإنفعالي السّلوكي: وذلك من خلال رصد الألفاظ الأكثر استخداما عند المتهم المشتبه به، بحيث تصبح سمة أسلوبية تميّزه، كالألفاظ المبتذلة وما تكشفه من اضطراب في السلوك الفردي، ومقامه الاجتماعي، فضلا عن الألفاظ الكاشفة عن جاهزية المتهم للعنف والإرهاب أو التطرّف، وكلّ ما يمكن أن تبين عنه اللغة من نزوع انفعالي يؤثر سلبا على سلوك المتهم أدائيا أو فعليا.

وقد اكتشف رجال التحقيق في القضية المذكورة آنفا أن لكلّ من المتهميْن معجمه الانفعالي والسلوكي الخاص، وهذا ما أوعز بالمحقق اللساني إلى الشك في أن المبتزّ للشابة القاصر ليس الساب (س.ع)، وإنما هو المدعو على الرغم من أن التهمة أقرب إلى الأول منه إلى الثاني.

-سمات لفظية ذات علاقة (تكرار اللّفظ):

أبان السلوك الانفعالي للمتهم (×) من خلال تصفح رسائله المختلفة مع الضحية وغيرها عن عدوانيته واستعداده لإرتكاب الجرم، فضلا عن أنّه كشف عن شيء من الغضب والانفعال غير المبرر أمام لجنة التحقيق بعد القبض عليهما، حيث كان يردد باستمرار جملة القسم:" والله ماني أنا"

فتكرار القسم **(والله ماني أنا)** ثلاث مرات عديدة، يوحي بعدم القناعة وافتقاد الدليل والحجّة والبرهان على أقواله، فاستعاض بالقسم وتكراره عن إيراد الدليل والحجة! أملًا منه في إحداث التّأثير

[1] - رجاء عيد، البحث الأسلوبي، ص 126 .

وإقناع المستمع بصدقه الخالي من أيّ دليل ماديّ سوى المماطلة وإبداء الانفعال بالغضب حينا والقسم أحيانا أخرى، وبين العمليتيْن كان ينطن الحقيقة في نفسه.

فتحليل الدليل اللفظي بالانفعال في المحاكم والمرافعات والاستجواب يعد أبرز مجالات تطبيق هذا العلم اللساني الجنائي، بغية إبراز المشبه به، والبصمة اللغوية واحدة من الطرق التي يعتمدها المحقق كدليل لإثبات الشبهة على الجاني.

3- بصمات إشارية:

إذا كانت اللّسانيات الجنائية تعنى بكل ما هو لفظي وغير لفظي، فلابدّ أن تكون العلامة الإشارية مجالا مهما من مجالات استرعاء المحلل اللساني، ولا أدلّ على ذلك من علامات الترقيم في النصوص المكتوبة، وكذا توزيعها على رقعة اللغة من حيث تباعدها أو التصاقها بعضها ببعض، وقد يكتب أحدهم دون أن يدرك أو يدرك الفاصلة بعيدة عن الكلمة أو بعدها دون فاصل، وقد يعمد في كثير من المقامات أن يستخدم حروفا مختصرة للعبارات، نحو س ع ل اختصارا لـ" السلام عليكم" كما هو الحال في استخدام "SVP" لعبارة "لو سمحت"، وهكذا من الطرائق الإشارية المختلفة.

والملفت في موضوع قضية المتهميْن (س.ع) و (×) أنّ الأول كان غالبا ما يستخدم النص والصورة أثناء تواصله مع الفتاة وبقية أصدقائه عبر تطبيق التراسل الفوري Messenger الوجوه الضاحكة ولغة الإيموجي Emojis، بل يستخدم في بعض المواقف المرحة الملصقات التعبيرية (*Stickers*)، بينما خلت رسائل الثاني من هذه الرموز والإيقونات.

وقد خلص التحقيق من خلال هذه البصمة الإشارية إلى أن رسائل التهديد بعد الحظر كانت من المتهم (×)، وهي القطرة التي أفاضت كأس الحقيقة، وأفضت إلى اعتراف الجاني بذنبه، وتبرئة الأول.

ثالثا/الأسلوبية الجنائية ودورها في حلّ لغز الجريمة:

- **النموذج الثاني: قضية تيموثي جون إيفانز[1] أنموذجا:**

كان " إيفانز" مشتبها به بجريمة قتل زوجته وابنته وقد ثبتت ادانته فحكمت عليه المحكمة بالموت شنقا، وبعد تنفيذ حكم الإعدام بثلاث سنوات قام " جان سفارتفيك" في إعادة تحليل تصريحات " تيموثي جون ايفانز" حيث درس " التصريحات الأربعة" التي أدلى بها " إيفانز" خلال فترة استجوابه لدى الشّرطة، وقد لاحظ وجود علامات أسلوبية (stylistics signs) مختلفة بين التّصريح الأساسي الذي أعلن فيه إقدامه على قتل زوجته وتصريحات اخرى، الامر الذي جعلها متناقضة.

حيث ارتكزت الدّراسة على ملاحظة العلاقات الاسنادية الخارجية بين جمل التّصريحات، وذلك عبر تحليل الأفعال الاسناديّة؛ وهي تراكيب فعليّة يكون الفاعل فيها ظهارًا أو مستترًا، وبالاعتماد على تأويل تركيبي لمجموعة من التّراكيب الواردة في نصوص التصريحات ومنها جملة صلة الموصول والجمل التي تكثر فيها أدوات الرَّبط وحروف العطف، فضلاً عن الجمل الفعلية حيث يكون المسند إليه مستترًا ومرتبطًا بتركيب فعليّ آخر ورد في تصريح معيّن من التصريحات الأربعة، وقد تبيّن أنّ جمل التصريح الأساسيّ يكثر فيها استخدام أدوات الرَّبط وحروف العطف مع ابقاء المسند إليه مستترًا وكأن " إيفانز"كان يحاول اخفاء "الفاعل" الحقيقي المسؤول عن تلك الجرائم.

وبعد استجواب " جون كريستي" وهو جار " إيفانز" تمكن هذا الاخير من خداع المحكمة مقدّما دلائل حاسمة تؤكد أنّ " إيفانز" هو القاتل وفي الواقع كان "كريستي" صاحب سجلّ اجرامي طويل وخطير؛ إذ أقدم على قتل ست سناء بما في ذلك زوجته. وبعد اكتشاف المحكمة الحقيقة، وإصدار حكم الإعدام بحقّه، اعترف بقتل "السيدة إيفانز" وقد جاء تصريحه بعد تحليله لسانيًا، مختلفًا تمامًا عن تصريح " إيفانز" الذي فشل يومها بإقناع المحكمة بأنّ جاره هو القاتل الحقيقي.

[1]- جون ألسون، علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ص57.

1- الصوتيات الجنائية واستخداماتها التطبيقية: نموذج للتحليل:

تعدّ تلك البصمات اللّغوية، واحدة من الطّرق التي يعتمد عليها علماء اللّسانيات الاجتماعية، لتحليل الخصائص الفردية لأعضاء الجماعات اللغوية، ومن ثمّ تحديد اطرها الدقيقة بهدف استخلاص السّمات المشتركة بين افراد هذه الجماعات... وفي هذا الصّدد، يقول أحد أعلام اللّسانيّات الجنائيّة الألماني ريموند دروميل raimund Drommel، في كثير الحالات، تكفي عينة من الأدلّة اللّغوية لفتح قضيّة جنائية ضدّ المشتبه به مثل "اللهجة الشخصية"، أو استخدام المشتبه به لنوع من الكلمات والعبارات او لتركيب لغوي معيّن يتكرر لديه بصورة خاصّة يدفعنا هذا التَّصريح إلى الاعتراف بقيمة الكلمات المنطوقة أو المكتوبة، فهو قادر على التأثير في عمليّة إدراك الاحداث ومعرفة هويّة المشاركين فيها، وهذا ما يفسّر لماذا قد تفشل بعض القضايا الجنائيّة في تحقيق العدالة.[1]

للكلمات المنطوقة أو المكتوبة قيمة كبيرة في تحقيق العدالة، اعتمادًا على ما يسميه اللغوي اللغدية، التي تشير إلى ذلك الاستعمال اللّغوي الفردي لشخص معين أين يمكن معرفة المشتبه به عن طريق كلمات تميزه عن غيره، وهذا بالفعل ما تم في احدى القضايا المعقدة بالولايات المتحدة الأمريكية والتي عرفت **بقضية "مفجر الجامعات والطائرات"** بطلها عالم الرياضيات والمناهض للتكنولوجيا "تيودور جون" المكنى بـ"كارينسكي"، والذي اشتهر بأسلوبه المميز في تنفيذ جرائمه المعتمدة على الطرود البريدية المتفجرة، حيث حاول مكتب التحقيقات الفيدرالي الوصول له بشتى الطرق لكن كلها باءت بالفشل، إلا أن أتى ذلك اليوم الذي أرسل فيه المجرم رسالة إلى صحيفة نيويورك تايمز ووعد فيها بإنهاء جرائمه مقابل نشر مقالة المعنون بـ " المجتمع الصناعي ومستقبله، وبعد نشره وبالصدفة قرأ أخ المجرم المقابل فتعرف عليه مباشرة من خلال أسلوب كتابه المتميز، وقطع الشك باليقين حين وجد مقالا لأخيه مكتوبا بنفس الطريقة[1]، وبهذا تم الوصول إلى المجرم الحقيقي عن طريق

[1]- المرجع نفسه، على الموقع السابق ذكره.

[1]- عنتر صبحي عبد الله، طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي، قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبية النص، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نيف العربية للعلوم الامنية، مجلد01، 2019م.

اللُّغة وتلك البصمة اللّغوية التي ميزت المجرم عن غيره، وبذلك يمكن القول ان الأدلة الجنائية اللغوية قد تستخدم كأداة أساسية أو مساعدة في اثبات الجريمة، من خلال تحليل الأدلة اللغوية وتفسيرها بطريقة موضوعية تخدم المجتمع القانوني على بعض المصطلحات الشّائعة في هذا المجال[1].

أ- البصمة الصوتية والبحث الجنائي:

تستند اللسانيات الجنائية بالدرجة الأولى على لغة المتحدث أو كتاباته في المدونة التي يشتغل عليها اللسانيات الجنائية، وتتعلق البصمة اللسانية بكلام المتهم، وتحاول كشف ملابسات القضايا من خلال الشفرة الصوتية، وذلك أحد المهام الأساسية للصوتيات الجنائية هي تحديد هوية الأشخاص على أساس عينات اللّغة المنطوقة كونه يعتمد على تمييز الصّوت الإنساني[2]، فالبصمة الصوتية اللسانية تتعلق بعلم الأصوات، حيث يمنح هذا الأخير آليات المساعدة في البحث الجنائي ويسهم بدرجة كبيرة في تحقيق نتائج دقيقة في هذا المجال.

للبصمة اللسانية حضور قوي في البحث الجنائي حيث شاع استخدام البصمة الصوتية في أمرين الأول: في تحديد هوية المتحدث وهذا يتم عند الحصول على تسجيل لصوت شخص ما ويكون للتسجيل علاقة بجريمة ثم يقبض على المتهم وتبحث الشرطة على أدلة لإثبات أو نفي التهمة ويكون ضمن ذلك التسجيلات الصوتية للمتهم وعند انكار المتهم للصوت يقوم خبير الصوت بمطابقة الصوت المسجل مع صوت المتهم للخروج بتقرير حول الشبه بين الصوتين، الأمر الثاني: مع التطور التقني في العقود القليلة الماضية أصبح من الممكن التحقق من هوية المتحدث آليا، فاستخدمت هذه التقنية في الدخول على الحسابات المصرفية وفتح الأبواب والدخول على المواقع عبر الشبكة العالمية.[1]

[1]- منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيوية، البصمة الصوتية، صحيفة الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، ع1625، 2005، ص 1-33-25.

[2]- كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000، ص21.

[1]- منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيوية، البصمة اللسانية، ص17.

فالتقنية اليوم تسعى لجعل البصمة اللسانية أحد التقنيات التي تسهم في تطوير البحث الجنائي والتحري عن مرتكبي الجرائم، سواء بردعهم ومنعهم من انتحال صفة غيرهم، أو القبض عليهم من خلال التّعرف عليهم بعد ارتكاب الجرائم، ومن هنا يمكن حصر مجالات البصمة اللسانية في محورين أساسين هما:

النموذج الثالث: الجريمة المزدوجة: الاختطاف وطلب الفدية:

تبدأ أحداث الجريمة حسب تصريحات والد الضحية القاصر (البالغ من العمر 16 سنة) باتّصال شاب بابنه عن طريق الهاتف يعرض عليه سلعة للبيع بأسعار مغرية، علما أن ابنه معتاد على العمل مع والده التاجر بهذه الطريقة موازاة مع الدراسة لجني البعض من المال مما جعله يذهب للمكان المتفق عليه، وبمجرد وصوله تم اقتياده إلى عمارة مجاورة من قبل مجهولين كانوا ملثمين، وبعد تقييده تحت طائلة التهديد، قاموا بالاتصال بوالده من خلال هاتفه يطلبون منه إحضار مبلغ قدره ثمانون مليون سنتيم خلال أربع وعشرين ساعة، ومن حسن حظ المعتدى عليه أنّه تفطن إلى تشغيل آلية تسجيل المكالمات قبل اتصاله بالجناة، كما كان يشغل آلية التعقب السريع للهاتف من خلال كشف مكان تواجد المتصل منه.

وأثناء أخذ ورد بين الخاطفين والشاب المخطوف بلّغ الجناة بخبر وصول رجال الشرطة إلى عين المكان، فلم يجدوا بدا سوى الهرب بعيدا تاركين المخطوف مكبلا ومعه هاتفه النقال.

فما كان من المحلل اللساني إلاّ العودة إلى الهاتف النقال للضحية بعد مصادرته للعمل على كشف الصوت المسجل ومقارنته بسجلات الأصوات للمسبوقين قضائيا، وفعلا تم التعرف على أحدهم والتوجه مباشرة للقبض عليه، وهو بدوره دلل الشرطة على شركائه في الجريمة.

علم اللهجات Dialectology: **نموذج للتحليل:**

يمكن " اثبات أو نفي، صحة حديث مسجل لمتهم وذلك بناء على سمات من صوتي وصرفي وتركيبي ودلالي...، فتحليل اللهجة يقوم بتحليل أداة بعض العبارات والألفاظ أو المفردات[1].

النموذج الرابع: (قضية جيني نيكول)[2]:

في عام 2005م اختفت فتاة اسمها "جيني نيكول" من منطقة "ريتشموند" بـ"يوركشير" في "انجلترا"، لم تكن هناك جثة، ولا حتَّى مسح جريمة، ولكن بعد ثلاث سنوات قبض على رجل أسمه " دافيد هورجسون" بتهمة قتلها فكيف حدث ذلك؟ هل كان ذلك: بمساعدة اللّساني الجنائي؟

فقد كان المجرم يرسل رسائل نصية بهاتف جيني بعد اختفائها، ليظنَّ أنَّها مازالت حيَّة، تصرّف ذكي منه، ولكن بعد أن قام اللّسانيّ القضائي، بتحليل الرسائل وجد أنَّ أسلوب رسائله يختلف عن أسلوب جيني، دائما ما كانت تكتب " my" و"my self" ولكن بعد اختفائها تغيّر استخدام الضَّمير إلى "me" و" meself" وهذه الكتابة شائعة في لهجة (بوركشير)، وهكذا تمكن اللساني الجنائيّ من كشف جريمة دافيد.

[1]- عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي، نشأته وتطوره وتطبيقاته، ومساهمة علم اللغة الجنائي في قبض المجرمين، عبد الهادي عبد الرحيم وآخرون، ص276.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص156.

	الرسائل النصية من جيني نيكول		الرسائل النصية من المشتبه به
01	Sum black+pink k swiss shoes and all the other shit like socks.We r goin2the indian.Only16quid.What u doin x	05	Thought u wer grassing me up.mite b in trub wiv me dad told mum i was lving didnt give a shit.been2 kessick camping was great.ave2 go cya
02	Yeah shud b gud i just have2get my finga out and do anotha tape wil do it on sun.will seems keen2x	06	Hi jen tel jak i am ok know ever 1 s gona b mad tell them i am sorry.living in scotland wiv my boyfriend.shitting meself dads gona kill me mum dont give a shite.hope nik didnt

فمن خلال هذه القضية نجد أن البصمة اللغوية لها دور فعال في الوصول إلى الحقيقة وكشف هوية المتهم الحقيقي، حيث يتم التحليل اللغوي للدلائل اللغوية من طرف خبير اللغة الجنائي المتخصص في العلوم اللغوية والذي يتمتع بقدرة التحكم في القواعد والتمييز بين الجمل من خلال التراكيب.

تعتبر معرفة اللهجات من الميادين المهمة في مجال علم اللغة الجنائي، ففي حالات كثيرة يستدعي عالم اللغة الجنائي ليثبت أو ينفي صحة نسبة حديث مسجل إلى متهم ما، وذلك بناء على سمات لهجته وهذا المجال يختلف عن مجال تحقيق الهوية من خلال اللهجة الفردية، حيث شمل هذا التحليل الجوانب اللهجية في النص كاستخدام بعض المفرادت، وطريقة أداء بعض العبارات وإنتاج بعض الأصوات كما ينطقها بعض المتحدثين باللغات الأجنبية مثلاً أو القاطنين في إقليم معين أو المنتمين إلى طبقات اجتماعية معينة أو كبار السن أو الرجال أو النساء، وللتفصيل في ذلك نورد النموذج الآتي:

النموذج الخامس: قضية الاتجار بالمخذرات:

حكمت محكمة أمريكية على متهم بالسجن مدة أثني عشر عاماً لاتّهامه بتجارة المخدرات وبيع كمية من الكوكايين ولم يكن لدى المحكمة من دليل على إثبات هذه الجريمة على المتهم الذي يتحدث الانجليزية بلكنة **هايتي**، غير شريط مسجل من قبل الشرطة السرية مع تاجر المخدرات الذي تواعد مع المخبر من خلال محادثة هاتفية على اللقاء في موقع محدد لاستلام البضاعة، ففي غياب عالم لغة مختص بمعرفة اللهجات، أقنع القاضي المحلفين بأن المتحدث على الشريط هو نفس الشخص المتهم على الرغم من تباين لهجتيهما، وزعم أنه يمكنه أن يتحدث باللهجة التي يريد ومتى ما يريد بقصد التمويه. فأصدر حكمه على المتهم بناء على هذه الفرضية، وهذا بالطبع مخالف لنظريات اكتساب اللغة.

وبعدها تم استئناف القضية وانبرى لها "روبرت رودمان" اللغوي الأمريكي المشهور وبعد تحليل دقيق المادة الشريط ولهجة المتهم وجد أن المتحدث على الشريط يتحدث الانجليزية بلكنة الأمريكيين السود، وهم من المتحدثين الأصليين بالإنجليزية وأن المتهم يتحدث الانجليزية بالكنة هايتي، وهو إذن يتحدث الانجليزية كلغة أجنبية ولن يكون في إمكانه التحدث بنفس طريقة الناطقين الأصليين بتلك اللغة مهما كانت مهارته واتقانه للغة أجنبيه، ولاسيما إذا كان قد تعلم هذه اللغة بعد مرحلة المراهقة وبالتالي لن يكون في مقدوره التحدث باللغة الأجنبية إلا بلكنة واضحة تميزه عن الناطقين الأصليين بتلك اللغة وإذا حاول تقليد المتحدثين الأصلين، فسرعان ما يظهر تكلفه وينكشف أمره هذا ما تقول به مبادئ علم اللغة العام ونظريات اكتساب اللغة الأجنبية(جونسون، ثم بحث رودمان في سجل المتهم وثبت أنه قدم إلى الولايات المتحدة بعد أن تعدى مرحلة البلوغ وهو ما يعرف بالمرحلة الحرجة -critical period- في اكتساب اللغة، وهو بذلك لا يمكنه أبداً التحدث بالإنجليزية مثل الناطقين الأصليين بها. ومن هنا استطاع رودمان أن يبرئ المتهم من تهمة الاتجار بالمخدرات، حيث أثبت أن المتحدث على الشريط هو شخص آخر غير المتهم الذي قدم للمحاكمة.

النموذج السادس: رسالة طلب فدية[1].

[1] ينظر: عبد الهادي عبد الرحيم وآخرون، مساهمة علم اللغة الجنائي في قبض المجرمين، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، مج،5: ع،20 2021م. ص154.

في اليوم الثالث من شهر أبريل سنة 1936م، تم صعق برونو ريتشارد هوبتمان بالكهرباء. من خلال هذه القضية، استنتجت الشرطة بأن هوبتمان مذنب بفضل علم اللغة الجنائي بإثبات كتابة الخاطف في حالة النصوص المكتوبة. فحقيقة هوية الخاطف يمثل مجالا مهما يحاول من خلاله علم اللغة الجنائي تحديدَ هوية الشخص الذي كتب نصا معينا. وهذا الإجراء يتم من خلال مقارنة نموذج وعينات من نصوص معلومة صحة نسبتها للمتهم مع النص موضوع التساؤل وفي هذه الحالة تحلل أسلوب النصيْن وتتم مقارنتهما للوصول إلى قرار بشأن تطابق أسلوب النصين وبالتالي صحة نسبة النص موضوع التساؤل المتهم.

الصورة 2 : مقارنة خط يدوي هوبتمان بكتابة رسالة طلب فدية

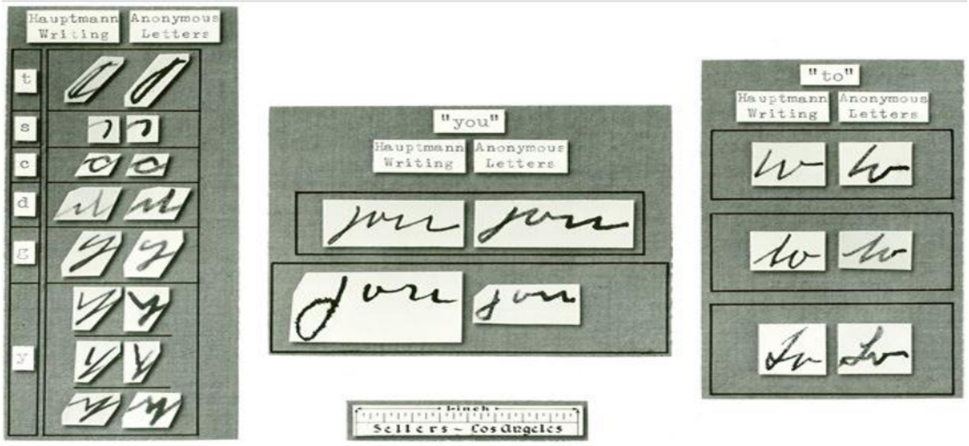

خاتمة

الخاتمة:

تستند اللسانيات الجنائية إلى التّحليل الدّقيق للخصائص الصوتية والكتابية والتعبيرية؛ وذلك لأنّها من أهم العوامل الكاشفة عن مرتكبي الجريمة من طريق اللغة خاصة بهم أو لهجة معينة تميزهم، كما نجد أن اللّغة هي الوسيلة الرّابطة بين المتّهم والمحقق.

أصبحت البصمة اللغويّة دليلاً مهمًا للوصول إلى الحقيقة والعدل وذلك نظرًا لكثرة الجرائم وتعدد صورها وإستخدام وسائل وأساليب متنوعة لم تكن معروفة من قبل في إرتكاب الجريمة خاصة مع التّطور الهائل للتكنولوجيا الذي كان هدفه تسهيل الحياة وجعلها أكثر راحة وسهولة إلا أنّ البعض استغلها بصورة سلبية لتحقيق أهدافه الشنيعة.

وتعد الجريمة الإلكترونية إحدى هذه الوسائل الحديثة ووليدة التطورات الهائلة والمتلاحقة في نظم تقنية والمعلومات والاتصالات، يمكن ارتكابها عبر شبكة الأنترنت وتتميز بسهولة إخفاء أدلتها.

ولقد توصلنا من خلال دراستنا لموضوع اللّسانيات الجنائية ودورها في حل لغز الجريمة- البصمة اللّسانية في نماذج مختارة -إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

- يعد علم اللّغة الجنائي علم قائم بذاته فهو من العلوم المهمة في المجتمع القانوني حيث يكون ملّم باللغة والقانون.
- اللسانيات الجنائية في الدول الغربية يختص بها خبراء لسانيين ذوي خبرة لغوية عالية، إلا أنّها تظّل في شكلها النظري فقط المفتقر للجانب التطبيقي.
- أثبتت الدراسات أن لكل شخص بصمته الخاصة، ولا يمكن أن تكون متوارثة.
- البصمة اللّسانية لها أثر ودور كبير في اكتشاف الجرائم وإثباتها.
- تلعب اللغة دورا مهما في حل كل القضايا المعقدة خاصة الجرائم الإلكترونية وذلك بالإعتماد على خبير لغوي مختص.

- وجود جرائم الكترونية بصور عديدة وكل صورة تقوم بإثارة مشكلات موضوعية وإجرامية.

- تهدد الجريمة الإلكترونية بمختلف أنماطها ووسائلها أمن وسلامة الفرد والمجتمع، كونها تتسم بالغموض الناتج عن إحترافية مستعمليها، فيصعب إتباعها والتحقيق فيها، مما يزيد من جهود ضبّاط الشّرطة والقضاء.

أهم التوصيات:

- فتح تخصص مستقل باللسانيات الجنائية ما دامت اللغة تعتبر دليلا جنائيا.
- توفير مختصين في اللغة خاصة في الوطن العربي.
- تطور وسائل خاصة للكشف عن البصمة اللّسانية.
- ضرورة التنسيق بين رجال القانون والشّرطة العلمية لعلاقتها بعلم الجريمة واللسانيين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع العامة

أ. الكتب

1. إبراهيم أنيس، في اللهّجات العربيّة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط 1، 2002م.
2. ابراهيم، موسى الزقوطي، أسس الأسماء الجغرافية، المركز الجغرافي الملكي الأردني، الأردن، ط1، 1997م.
3. أحمد الشّايب: الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النّهضة المصريّة، القاهرة، ط18، 1991.
4. أحمد رعد محمد الجيلاوي، التسجيل الصوتي وحجيته في الاثبات الجنائي، الطبعة الأولى، المركز العربي، مصر،2017.
5. أحمد عبد الله المارغى، الجريمة الالكترونية ودور القانون الجنائي في الحد منها، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة"، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2017.
6. جون ألسون، علم اللغة القضائي مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، تر: محمد بن ناصر الحقناني، جامعة الملكة سعود السعودية، (د ط)، 1429هـ.
7. حسن محمود نجيب، شرح قانون العقوبات: القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
8. خالد عياد الحلبي، إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والانترنت"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.
9. خديجة ساعد، الطوبونيميا الأمازيغية، أسماء وأماكن من الأوراس، دار النشر، أنزار، بسكرة، الجزائر، 2017، المقدمة، ISBN978-9931-64-05-1
10. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2000-2006م.

11. رجاء عيد، البحث الأسلوبي، الإسكندرية منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2000.

12. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 1417هـ-1997م.

13. ريان محمد عادل، جرائم الحاسب الآلي وأمن البيانات، بيروت، 2002م.

14. صالحة راشد، غنيم آل غنيم، اللهجات في كتاب سيبويه أصواتا وبنية، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، ط1، 1405هـ-1975م.

15. عبد الغفار حامد هلال، اللهجات العربية نشأة وتطورًا، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ-1993م.

16. عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي، نشأته وتطوره وتطبيقاته، ومساهمة علم اللغة الجنائي في قبض المجرمين، عبد الهادي عبد الرحيم وآخرون.

17. عصام نور الدين، علم: الأصوات اللغوية الفونيتيكا، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط01، 1992.

18. فرديناند دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة، مالك يوسف المطلبي، دار آفاق عربية، بغداد، (د ط)،2009م .

19. فوزي شروق سامي، تكنولوجيا الإعلام الحديث، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، طبعة01، القاهرة، 2014.

20. كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000.

21. ماريو باي، ترجمة: أحمد مختار عمر، أسس علم اللغة، عالم الكتب، ط8، 1419هـ.

22. محمد رياض كريم، المقتضب في لهجات العرب، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الرياض، ط1، 1417هـ، 1996م.

23. مصطفى غلفان، اللسانيات العامة، تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، دار الكتاب الجديد، المتحدة، ط1، 2010م.
24. منصور بن محمد الغامدي، البيانات الحيوية، البصمة الصوتية، صحيفة الوطن، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2005م.
25. نادية رمضان، قضايا في الدرس اللغوي، مؤسسة شباب الجامعة،(د.ط) 2001، 2002.
26. نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.
27. وائل رفعت علي خليلي، إشكاليات الإعلام ومعطيات الواقع، د.د.ن، 2015.
28. يراين اينس، الادلة الجنائية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2002م.

ب. المعاجم:

1. أبي الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغّة، ، تحقق: عبد السّلام محمدّ هارون، مادة (لهج) ج05، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، (دت)، (دط).
2. مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، فرنسي، انكليزي، عربي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995.
3. مشتاق عبّاس، المعجم المفصّل في فقه اللُّغة، دار الكتب العلمية، طبعة 1، 1422، 2001م.
4. معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، المجلد 01، ط1، 2008.
5. معجم اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، مكتبة الشّروق الدّولية، مصر، ط4، 2004.

ج. المجلات والمقالات:

1. احمد بن خليفة، ط- حفوظة الأمير عبد القادر، الجريمة الالكترونية وآليات التصدي لها، مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد01، جوان 2017.
2. أحمد نور الدين بالعربي، اللسانيات القضائية في الوطن العربي، مجلة الأثر، ورقلة، الجزائر، العدد29، 2017.
3. استراتيجية الامم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، مايو 2019.
4. حجية الوسائل الالكترونية في الاثبات، مخلص محمود حسين، بحث منشور بمجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد04، 2019م.
5. سهام موساوي، مشروع المعجم الرقمي الطوبونيمي، جسور المعرفة، م7، ع4، 2021م.
6. عبد الهادي عبدالرحيم وآخرون، مساهمة علم اللغة الجنائي في قبض المجرمين، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، مج،5: ع، 20 2021م.
7. نهى بلعيد، تطور استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة الإذاعات العربية، ع17، 2016.
8. وليد طه، التنظيم التشريعي للجرائم الالكترونية في اتفاقية بودابست، جمهورية مصر العربية، 2014.

د. الرسائل الجامعية:

9. رابحي عزيزة، الأسرار المعلوماتية وحمايتها الجزائية، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017.
10. رزيق ليلة، رمضاني حيمدة، الجريمة الالكترونية واقع وتحدي، مذكرة ماستر تخصص قانون جنائي وعلوم اجرامية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018/07/09.
11. سالم محمد علي، هجيج سحون عبيد، الجريمة الالكترونية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد1، العدد2، 2002م.

12. عـادل عيسـى الطوسـي، (د،ت)، بصـمة الصـوت: سماتهـا واسـتخداماتها، المجلـة العربيـة للدراسات الأمنية والتدريب، اكادمية نايف لمعموم الأمنية، ط1، 1999.

13. عـادل فاضـل عبـد الطـائي، التشـهير الإعلامـي حقيقتـه وآثاره، دراسـة مقارنـة بـين الشـريعة الإسـلامية والقـانون، مجلة، mutefekkir، معهـد العلـوم الإسـلامية، جامعـة aksaray، تركيا، المجلد01، العدد02، 2014.

14. عـاقلي فضيلة، الجريمـة الإلكترونيـة وإجـراءات مواجهتهـا مـن خـلال التشـريع الجزائـري، المؤتمر الدولي الرابع عشر حول الجرائم الالكترونية، طرابلس، 2017م.

15. عبـد الله اليحـي للمحامـات والاستشـارات القانونيـة والتحكـيم، ورقـة عمـل عـن (الجـرائم الالكترونيةّ)، مقدمـة إلى ملتقـى الحقـوق والعدالـة للتعـاملات الالكترونيـة بالـرياض، السـعودية، 2018/05/31.

16. عنتر صبحي عبد الله، طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي، قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبية النص، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نيف العربية للعلوم الامنية، مجلد01، 2019.

17. عيسى بوفسيو، النظريات اللسانية الحديثة وتحليل الخطاب، مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية، المجلد (05)، العدد02، 2020.

18. غفـور عبـد البـاقي، مظـاهر الإجـرام في المجتمـع الجزائـري في الفـترة الممتـدة مـن 2005 حـتى 2008، دراسة أنثروبولوجية من خلال أسبوعية الخبر حوادث جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، تلمسان، .2015

19. لعاقل فريال، الجريمة المعلوماتية في ظل التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القـانون العـام، جامعـة أكلي محند أولحاج، البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، 2015.

20. المالكي، وسام جمعية لفتة، اللسانيات الجنائية: دراسة في المفهوم والوظيفة، مجلة البصرة للعلوم الإنسانية، مج47، ع.1، 2022.

21. مرعي جبريل رشاد إسرائيل: الجرائم الالكترونية، الأهداف، الأسباب، طرق الجريمة ومعالجتها، مقال منشور على الانترنت، المركز الديمقراطي العربي، شوهد بتاريخ 2024/05/07 على الساعة 12.15 نهارًا.

22. نميدي رحيمة، خصوصية الجريمة الالكترونية في القانون الجزائري القوانين المقارنة، مداخلة مقدمة في مؤتمر الجرائم الالكترونية المنعقد في طرابلس يومي 24-2017/03/25.

23. نور الهندي، وعاصم بني عامر، البصمة الكلاميّة، بين التطبيقات القضائية الغربية والعربيّة، مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلد47، العدد:04، 2020.

24. هيثم بكري، اللسانيات الجنائية، 2020، الرابط: https//rattiha.com / تاريخ الدخول: 2024/03/17 التوقيت 14:46.

هـ. المواقع الالكترونية:

1. :https:mana.net/linguistics
2. https://democraticac.de/?p=3542
3. https://mana.net/linguistics/?fbclid=IWAR2WMWJJh6CAAJcquagDshHoZQCNWuTIQIvB1W95nnqbpptqwatjp15-kkv.2024 شوهد في : 12 ماي
4. https://rattibha.com/th read/1250509214172229632 ?lang=ar
5. johnolsson.morewordcrime :sobingcrim with,linguistics,Bloomsbury, 2018

6. أحمداي محمد، البصمة اللسانية، 2018، الرابط https://www.alukah.net التوقيت: 10:26

7. أنطونيوس نادر، اللسانيات الجنائية تحقيق العدالة عن طريق اللغة، 2019، الرابط https://mana.netlinguistics ، تاريخ الدخول: 17-03-2024م، التوقيت: 19:57.

8. حجية البصمة الصوتية في الاثبات الجزائي، بحث منشور على الموقع الالكتروني :https laliqws4 simple.com.

9. ليلى الجنابي، فعالية القوانين الوطنية والدولية في مكافحة الجرائم السيبرانية، 2017، على الرابط التالي: www. Ahewar.org consulté le 07/05/2024 à 16.00h

و. المواد القانونية:

25. شرح قانون العقوبات العراقي الجديد (39/2).

26. المادة (295/292) من قانون العقوبات الأردني.

27. مجلس القضاء الأعلى، رئاسة الإدعاء العام/ مقر المدعي العام في نينوى، نيابة الإدعاء العام أمام محكمة جنح الموصل، رقم الدعوى (42) في 2023/5/24.

28. مجلس القضاء رئاسة محكمة استئناف نينوى، محكمة جنح الموصل، رقم الدعوى، (22289/غ.م/2023).

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان.....

مقدمة.....أ- د

فصل أوّل: اللّسانيات الجنائيّة والجريمة

تمهيد: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

أولا/ اللّسانيات الجنائية تاريخا وماهية:..... 1

1–تاريخ اللّسانيات الجنائية (النشأة): 2

2– المصطلح بين الترجمة والاستعمال: 3

أ–تعريف اللّسانيات الجنائية:..... 3

3– مجالات اللّسانيات الجنائية:..... 4

4– فروع اللسانيات الجنائية: 6

أ.علم الاسلوب الجنائي **Forensic stylistics**: 6

1– البصمة الكلامية (الانحراف والمفارقة): 7

2– البصمة الأسلوبية (أساليب التعبير وسماته): 8

ب.تحليل الخطاب **Discourse analysis**:..... 9

ج.علم اللهجات: **" Dialectology"**: 9

هـ– الصوتيات الجنائية Forensic Phonology..... 11

3– البصمة الصوتية: 11

أولا/ الجريمة ودور اللغة في الكشف عنها: 16

1– الجريمة الالكترونية وأنواعها: 17

تمهيد: 17

أ– تعريف الجريمة الإلكترونية وأركانها: 18

ب– صور الجرائم الإلكترونية وأشكالها: 20

فصل ثّاني: البصمة اللّغويّة ودورها في التحليل الجنائي

الجريمة الإلكترونية -أنموذجا-

تمهيد: 24

أولا– واقع الجريمة في مواقع التواصل الاجتماعي: 24

ثانيا/ الجريمة الإلكترونية والفيسبوك: 25

1– البصمة اللّغوية وعلاقتها بالجريمة الإلكترونية– نموذج للتحليل–: 25

أ–الأسلوب قوام الكشف عن نمط التفكير عند صاحبه. 26

2– البصمة الأسلوبية (أساليب التعبير وسماته): 29

أ– السّمات التعبيرية: 30

ب– المعجم المفرداتي والألفاظ المجرّمة: 30

3– بصمات إشارية: 31

ثالثا/الأسلوبية الجنائية ودورها في حلّ لغز الجريمة: 32

1– الصوتيات الجنائية واستخداماتها التطبيقية: نموذج للتحليل: 33

أ– البصمة الصوتية والبحث الجنائي:..... 34

خاتمة 24

قائمة المصادر والمراجع 42

فهرس المحتويات 50

الملخص 53

المنخص

ملخّص:

يعتبر علم اللّغة الجنائي من أحدث فروع اللسانيات التطبيقيّة حيث يقوم هذا العلم على تحليل دقيق و منهجي للخصائص الصوتية التي يتميز بها كلّ شخص، كما تعدّ البصمة اللّغوية أيضا الأساس فيها فهي التي تبيّن لنا واقع اللّسانيات الجنائية في الوطن العربي ،وهي تؤدي دورا هاما في الجانب القانوني والجنائي و المساعدة في فك شفرات لجرائم مختلفة ،ومن بين هذه الجرائم ،الجريمة الالكترونية التي أصبحت شائعة و بكثرة في وقتنا الراهن ، بالإضافة إلى نقص الخبرة لدى المختصيين في هذا المجال وكذلك قصور المؤسسات التعليمية والتي بدورها تختص بنشر الوعي لدى المجتمع.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات الجنائية، البصمة اللغوية، الجرائم الالكترونية.

Abstract :

Forensic linguistics, a relatively new branch of applied linguistics, utilizes a rigorous and methodical approach to dissect the unique vocal characteristics of each individual. Language fingerprints serve as the cornerstone of this field, providing insights into the intricacies of forensic linguistics in the Arab world. It plays a crucial role in legal and criminal investigations, assisting in the deciphering of codes Assoc with various crimes, including the rampant cybercrimes of today. Additionally, the scarcity of expertise in this area, along with the inadequacies of educational institutions in promoting public awareness, further highlights the need for further development in this field.

Keywords: forensic linguistics, linguistic fingerprinting, cybercrime.